النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء ١٢ اكتوبر ٢٠٠٥ العدد (٢٩) | Wed. 12 Oct. 2005 No. (29) | 30 ريالاً | 12 صفحة

الزنداني والأحمر رمياب«الشال» و«العسيب» بين يدي الرئيس

الشايف يدعو لإغلاق جامعة الايمان

■ «النداء» - خاص:

أكد الشيخ محمد بن ناجي الشايف، عضو مجلس النواب، عدم انسجام جامعة الايمان مع توجهات اليمن الحديثة، داعياً إلى اغلاقها باعتبارها ثكنة؛ بسبب انغلاقها على جماعة معينة وعدم خضوعها لوزارة التعليم العالي.

وقال لـ"النداء": "يجب أن تغلق هي أو أي مؤسسة تعليمية أو جهة أخرى غير خاضعة للقانون، نحن لسنا دولة داخل دولة ولسنا بلد اقليات وأنا كنت أذهب إلى المسجد اصلي ولا أعرف هل الامام زيدي أم شافعي أم حنبلي ولم نعرف ذلك إلا هذا الوقت..".

وأضاف:" أنا كعضو برلمان استطيع النزول إلى أي مرفق أو جهة والتجول فيها وتوجيه الاسئلة والاستفسارات إلى مسؤوليها باستثناء جامعة الايمان فهي حالة شاذة يمنع الاقتراب منها".

وزاد:" ما فيش أي مسؤول يمني يستطيع النزول إلى جامعة الايمان. أنا اتحدى وزير التعليم أو وزير الداخلية أو حتى رئيس الوزراء النزول إليها..".

وانتقد حوار السلطة مع الجماعات الارهابية كونه غير مجدي:" إيش يضمن

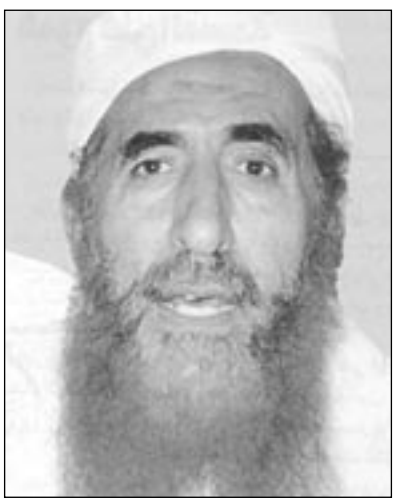

● الزنداني

لك أن هؤلاء الارهابيين بايحترموا الاتفاق اللي بينك وبينهم خاصة وأنهم يجيزوا نكث الاتفاقات ويستبدلوها بالصوم ثلاثة أيام كفارة".

وبينما قال الشايف إنه لا يوجد من هو مؤهل لقيادة البلد غير الرئيس علي عبدالله

● الشائف

صالح، أكد أن الفرصة أمامه كبيرة لمحاربة الفساد وإيقافه.

وقلل من دور المعارضة التي قال إنها غير مؤهلة، تتكون من "شوية أشخاص مبتزين

التتمة في الصفحة ٤

ضوء «النداء» وشمسها

■ رئيس التحرير

صدر العدد الأول من «النداء» قبل عام، وهذا هو عددها الـ٢٩!.

مجرد التفاتة إلى خط الإصدار الذي يدنو ترويسة هذا العدد من الصحيفة، تُظهر أن «النداء» أسبوعية سياسية مستقلة... أسبوعية هي، لا نصف شهرية، كما قد يخطر على بال، لكن عددها الثاني احتاج أكثر من خمسة شهور ليصل إلى القارئ. وللدقة، ٢١ أسبوعاً، لكأن أسبوع «النداء» ضوئي لا شمسياً، ولكأن حساب أيامها من مجرة أخرى لا مما تعدون.

لم يُقدر لهذا العدد أن يحمل الرقم ٥٠، وكادت لحظة الميلاد أن تدون في السجلات الرسمية لحظة ممات؛ فالعدد الأول صودر بعد أيام من توزيعه، وأردفت المصادرة بقرار إداري يقضي بإلغاء ترخيص الصحيفة، مؤذناً بمحنة قاسية لأسرة «النداء»، النداء الذي طرق الأسماع ثم ما لبث أن ضاع في المهب.

كانت تلك لحظة ملتبسة التقى عندها الميلاد والمحشر. الالتباس الزماني (للتذكير فقد سوِّغ إلغاء الترخيص بصدور العدد الأول متأخراً ٢٤ ساعة عن المدة القانونية) استزاد في حضوره الحافل بالمفارقات من التباس مكاني، فـ«النداء» التي صدرت فيما يشبه المعجزة، أثارت التباساً في هويتها لدى أهل اليقين في الحكم وبعض المعارضة، رغماً عن محتويات عددها الأول.

كان قرار الالغاء سياسياً، تنزل على هيئة قرار إداري صادر من وزير الإعلام. وكان على أسرة «النداء» أن تزيل الالتباس الزماني، أولا، بنضال «مدني» استغرق خمسة شهور، قبل أن يقول القضاء كلمته بإلغاء الإلغاء الوزاري، وقد تزامن ذلك مع اتفاق بين الصحيفة والوزارة بوقف المسار القانوني من خلال سحب الصحيفة دعواها مقابل إلغاء الوزارة قراراها. وكان أن صدر العدد الثاني في ٢٢ مارس ٢٠٠٥. ومذاك جهدت أسرة «النداء»، ثانياً، على إزالة «الالتباس المكاني» بتوكيد المنهج الذي التزمته في عددها الأول في تغطية متوازنة للاحداث، وفي فتح صفحاتها لوجهات النظر المتمايزة والمتباينة، وفي تجنب الانزلاق الى أية تحيزات ايديولوجية أو مناطقية أو مذهبية أو عنصرية.

جهدنا، زملائي وأنا، من أجل الخروج بـ«النداء»، من منطقة التباس دفعنا إليها، ولكن بالتشبث بالمنهج الذي اعتمدناه في العدد الأول، إذ ما من سند لنا غيره في أوقات البلبلة كما في

التتمة في الصفحة ٤

٨٠ سؤالاً إضافياً من منظمة التجارة العالمية

■ كتب - سعيد ثابت

كشف مسؤول حكومي أن اليمن تلقت ٨٠ سؤالاً إضافياً من أعضاء منظمة التجارة العالمية في ختام مفاوضات الجولة الثانية للانضمام التي اختتمت قبل ثلاثة أيام في العاصمة السويسرية جنيف.

وقال خليل الصباري نائب رئيس مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية في تصريحات صحفية: "إن المفاوضات كانت إيجابية ومثمرة، وإن أعضاء المنظمة أكدوا دعم انضمام اليمن كبلد أقل نمواً، وتقديم المساعدات لها، وإن اللقاءات الثنائية التي خاضها فريق التفاوض اليمني وممثلو الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكندا واستراليا واليابان، كانت مشجعة، وحققت نتائج كبيرة على طريق انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية". وأعلن المسؤول أن مفاوضات الجولة الثالثة ستنعقد في منتصف العام القادم.

وكان الدكتور خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجارة وصف نتائج الجولة الثانية من مفاوضات انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية التي جرت خلال الأسبوع الحالي ناجحة ومثمرة.

وقال شيخ عقب عودته إلى صنعاء قادما من العاصمة السويسرية، الجمعة الماضية، إن الوفد اليمني إلى المفاوضات قدم وثائق تفصيلية لفريق العمل المفاوض وفي مقدمتها الإجابة على الأسئلة الإضافية التي تلقتها اليمن من أعضاء المنظمة والتي تتناول السياسة التجارية والاقتصادية والمواضيع المرتبطة بالملكية الفكرية، والعروض الأولية للوصول إلى أسواق السلع والخدمات، إلى جانب الخطط التنفيذية المرتبطة بالتوافق التشريعي مع اتفاقيات المنظمة والجوانب التجارية فيما يخص حقوق الملكية الفكرية.

وأوضح الوزير بعد مشاركته على

التتمة في الصفحة ٤

اكتشاف اسلحة للجيش اليمني استخدمت في الهجوم على القنصلية الامريكية بجدة

كشفت مصادر متطابقة عن أن الاسلحة المستخدمة في الهجوم على القنصلية والامريكية في مدينة جدة في ديسمبر الماضي كان مصدرها وزارة الدفاع اليمنية.

نقلت وكالة "اسوشيتدبرس" عن مسؤولين يمنيين ومصادر استخباراتية غربية، أن البندقيتين الهجوميتين من نوع "ايه. كي.٤٧" المستخدمتين في الهجوم على القنصلية الامريكية في جدة، ديسمبر الماضي، من قبل عناصر تنتمي لتنظيم القاعدة، انهما مملوكتان لوزارة الدفاع اليمنية، واكتشف ذلك من أرقامهما المسلسلة.

وقالت تلك المصادر للوكالة إن الولايات المتحدة قدمت احتجاجاً إلى السلطات اليمنية، تطالبها بمزيد من الجهد لتامين الاسلحة الحكومية.

وأكد مصدر يمني إن السلطات الامريكية والسعودية احتجّتا على استخدام اسلحة يمنية في ذلك الهجوم. وقال محمد ناجي الشايف -عضو البرلمان اليمني- إن مسؤولين امريكيين ويمنيين ابلغوه باستخدام تلك الاسلحة في الهجوم، ودعا إلى مكافحة الفساد واصلاح النظام القضائي، حتى لا تتحول البلاد إلى افغانستان أخرى أو عراق آخر، حد وصفه.

التتمة في الصفحة ٤

القربي: الديمقراطية تقبل النقد

اليمن وأميركا.. سيادة ضد النقد ومع الإطراء

■ كتب - نبيل الصوفي:

بعد أقل من ٤٨ ساعة من الدفاع عنها عصف الخطاب الرسمي بالسيادة، مقابل إشادة "جمعت أطرافها" من تصريحات تالية لحوار سفير واشنطن بصنعاء الذي شنت عليه انتقادات لتعديه على السيادة اليمنية في حديثه عن "توقف تقدم الديمقراطية اليمنية".

توماس، الذي تعدى على السيادة -بحسب الخطاب الرسمي- بنقده تباطؤ الحكومة، ثم تحول إلى بطل قومي يمني حين قال إن الديمقراطية اليمنية نموذج في المنطقة، اضطر للحديث بالعربية أمام حفل إفطار الثلاثاء الذي دعت إليه سفارته التي كان أركانها الجدد متلهفين للاختلاط بالضيوف، والتزام تقاليد الإفطار.

● القربي

وقال هو في بداية كلمته إنه يفضل الحديث بالعربية "حتى يتجنب مشكلات الترجمة". ورغم أن العشاء لم يتضمن أي نقاش، فقد نشر موقع التوجيه المعنوي للجيش "٢٦ سبتمبر" وبعد ساعة واحدة من العشاء أن "نقاشاً مستفيضاً دار حول نماذج الديمقراطية الغربية وعلى رأسها تلك النماذج التي شجعت الولايات المتحدة الأمريكية على إقامتها في عدد من دول العالم ومنها أفغانستان والعراق".

وزادت أن الصحفيين "الذين حضروا مأدبة الإفطار وشاركوا في النقاش عبروا لسعادة السفير الأمريكي عن إعجابهم بتلك النماذج الديمقراطية".

وزير الخارجية د.أبوبكر القربي -الذي التقاه توماس عقب عودته من عدن التي نشر فيها حواره

التتمة في الصفحة ٤

لجنة الانتخابات والمعارضة يبحثون إجراءات تحرير الجداول

■ «النداء» - خاص:

جرى، ليل أمس، لقاء بين رئيس وأعضاء اللجنة العليا للانتخابات وممثلين عن أحزاب اللقاء المشترك، لبحث التباين حول اجراءات عملية تحرير الجداول المقررة مطلع العام المقبل.

وعلمت "النداء" أن ممثلي المعارضة عبروا عن تحفظهم حول نية اللجنة العليا تخفيض عدد لجان تحرير ومراجعة الجداول، بحيث تقتصر على لجنة لكل خمسة مراكز.

وقال مصدر معارض حضر اللقاء إن المعارضة ترى أن تخفيض عدد اللجان من شأنه أن يقيد من حق المواطنين والمواطنات في المشاركة السياسية، فضلاً عن كونه تجاوزاً للقانون الانتخابي.

وفي حين سوِّغ خالد، الشريف رئيس اللجنة العليا للانتخابات، الإجراء بأنه قانوني، وأنه متبع في بلدان اخرى، فقد حدَّد سبل تجاوز التباين حول المسألة في خيارات ثلاثة: الأول باعتماد رأي اللجنة القانونية (التابعة للجنة الانتخابات)، والثاني في اتباع المسار القضائي، والأخير في التباحث خلال الفترة المقبلة.

وقال المصدر لـ"النداء" إن المشاركين في اللقاء الذي جرى في مقر اللجنة اتفقوا على لقاء آخر يعقد خلال

التتمة في الصفحة ٤

الزراعة في موطنها الأصلي تحتضر

"الجوف" أرض بكر، طيبة، حباها الله بالكثير مما يميزها عن سائر محافظات الوطن. تُعَد ثالث المحافظات اليمنية من حيث المساحة. تتخللها مجموعة أودية كوادي مذاب، وادي خَب، وادي الخارد، وادي العولة، وغيرها.

يُقدر عدد سكان المحافظة بحوالي ٧٠٠ ألف نسمة، وتشكل الإناث النسبة الأعلى، وذلك لظروف عاشتها، ومازالت تعيشها المحافظة حتى اليوم، كالحروب والنزاعات الأهلية والهجرة وقسوة الظروف المعيشية وتردي الأوضاع، وانعدام الخدمات وغياب القانون وغير ذلك مما قلل نسبة الذكور.

مبخـوت علـي

المحافظة غنية بالثروات والخيرات، لكن تلك الخيرات في يد فحام كما يقال؛ ففي العام ١٩٨٩م – على سبيل المثال– كشفت التنقيبات عن وجود حقول للنفط والغاز، ومنذئذ ما يزال الناس يتساءلون عن أسباب تجميد تلك المشاريع.

يشتغل حوالى ٩٥٪ من سكان الجوف في الزراعة والرعي، بيد أن الزراعة في الجوف تمر اليوم بمرحلة شديدة الخطورة والصعوبة، أصبح معها تفكير المزارع في استغلال أرضه والاعتماد عليها، مغامرة خطرة يصعب التكهن بنتائجها، خصوصاً مع ارتفاع أسعار الديزل، علاوة على غياب الجهات المعنية عن أداء أي دور أو نشاط مما تحتاجه الزراعة في الجوف، كمكافحة الآفات الزراعية، وتوفير المعدات والمستلزمات الزراعية، ووضع السياسات التخزينية والتسويقية المناسبة، وغير ذلك من المهام المنوطة بها.

مكتب الزراعة بالمحافظة، والذي أنشئ عام ١٩٨٥م يعيش حالة احتضار أو موت سريري، وقد يئس الناس من أن يقدم ذلك المكتب شيئاً يذكر لصالح الزراعة.

"مشروع تطوير وادي الجوف الزراعي" هو الآخر يعاني –كأشجاره– ذبولاً وجفافاً يشتد يوماً تلو يوم، وتتعرض معداته وأدواته للنهب عاماً تلو عام، منذ بدأ الأمر قبل أعوام عندما تم نهب ٢٥ قطعة من معداته (شيولات، مركبات، حراثات،...) ولم يتم استرجاعها حتى اللحظة. ومن يقصد المشروع فلن يقابل فيه غير موظف أو اثنين في أحسن الأحوال، أما باقي الموظفين فهم "خارج نطاق التغطية" حتى موعد صرف المرتبات.

بنك التسليف الزراعي أيضاً له دوره في تفاقم الوضع؛ إذ أغلق باب التسهيلات والقروض، ومنذ خمسة أعوام اكتفى من أعماله بالأرشفة فقط.

زيارة وزير الزراعة التي قام بها إلى المحافظة في نوفمبر ٢٠٠٣م، والتي قطع من خلالها كثيراً من الوعود كإقامة حزام أخضر لمكافحة التصحر الزاحف في بعض مناطق المحافظة، وغرس خمسين ألف شتلة سدر، واستكمال الطريق الزراعي، ذهبت كلها أدراج الرياح.

الثروة الحيوانية مهملة على الدوام، وتعاني انتشار بعض الأمراض الفتاكة (الطاعون، الباردة، الاسهال،...). والمحافظة بطولها وعرضها لا تجد فيها طبيباً بيطرياً واحداً، ناهيك عن غياب حملات التطعيم ضد تلك الامراض التي تكبد المواطنين خسائر فادحة.

وعلى الرغم مما ذكره بعض المختصين من أن الجوف تحوي مخزوناً هائلاً من المياه الجوفية التي قد تكفي اليمن خمسمائة عام مقبلة، بيد أن المياه –وخصوصاً الصالحة للشرب– شحيحة جداً في المحافظة. مديريات (الحزم، المصلوب، الغيل، الحلق) ويقطنها حوالى خمسون الف نسمة، لا تجد فيها غير بئر واحدة من مياه الشرب. أما مياه الوديان التي تتخلل المحافظة، فأغلبها يذهب هباءً في صحراء الربع الخالي، ولا تجد في طول المحافظة وعرضها سداً أو حاجزاً مائياً واحداً.

هكذا! الزراعة في موطنها الأصلي على شفا جرف هار. كثبان رملية تواصل زحفها ملتهمة الأراضي الزراعية، بل والمساكن والمدارس والمساجد... الخ. طرق شديدة الوعورة تعوق المزارعين عن بلوغ أقرب الأسواق لتسويق منتجاتهم في صنعاء أو غيرها، قبل أن يعتريها التلف. ثروة حيوانية هي رأسمال كثير من المواطنين تتخطفها الأمرض والفاقة. شتاء شديد القر يتلف المحاصيل الزراعية. صيف تزيد من حرارته طوابير الناس المصطفِّين طلباً للديزل. مزارعون قدموا إلى المحافظة من صنعاء وعمران وغيرهما، بغرض الاستثمار في بعض المشاريع الزراعية، عادوا بخفي حُنين. غياب تام لكل الجهات الرسمية المعنية بالأمر. ثلاثون وحدة إرشاد زراعي باتت مأوى للحيوانات ومقلباً للأعلاف وأطلالاً تسكنها الاشباح والعفاريت.

تلك صورة مصغرة بسيطة لما تعانيه محافظة الجوف جراء الكثير من العوامل، أبرزها وأهمها السياسة الرسمية تجاه المحافظة.. تلك السياسة التي تدفع الكثير من أبناء المحافظة إلى رصيف البطالة،واللجوء إلى بعض السلوكيات والممارسات التي لا تتورع الجهات الحكومية عن الشكوى منها، كالرشوة وقطع الطريق والسلب والنهب والثأر.

مبارك التفوق
لسلوى سلام

أجمل التهاني والتبريكات
إلى الدكتورة

سلوى احمد محمد سلام

لتفوقها وحصولها على شهادة
الماجستير من كلية الطب
والعلوم جامعة صنعاء،
بتقدير جيد جداً عن بحثها
الموسوم بـ(تخلف نمو الاطفال
المصابين بأنيميا الخلايا
المنجلية ومرض فقر الدم
عند الاطفال في اليمن)

المهنئون:
مازن عبدالواسع احمد سلام
وماجد عبدالواسع احمد سلام
ولينا وليزا سلام
وجميع آل سلام

العدل
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامـي غالـب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (١٢)
تلفاكس: (٤٠٣١٩١) ص.ب: (١٢٠٧٠)

النِّداء الذي لا يخيب

عبدالباري طاهر

عام مر على صدور «النداء». كانت الفكرة شَديدة الوطأة والإلحاح على عزيزنا سامي غالب. كان مهموماً بها ومنها، وكان مهجوساً بالرد حتى قبل نطق «الياء».

ولم يخب ظن صاحبي الذي جرب قبل معنى النداء في الوحدوي والأسبوع وصحف أخرى.

يدرك سامي أن الصحافة لم تعد السقالات التي يقوم بها وعليها البناء، ولم تعد الصحيفة الإداة التي تصنع الحزب الثوري، وليست فقط سلطة رابعة كما أراد اللبراليون؛ فالصحافة في عصرنا الراهن «صناعة ثقيلة»، طبق توصيف المفكر الكبير كامل زهيري، إنها صناعة متعددة ومتنوعة فهي تصنع الرأي العام، وتقود الأمم والشعوب لقراءة نفسها والآخر، وتكشف الكنوز الخبيئة في النفس البشرية، بالمعنى العام والجمعي، فهي بصر وبصيرة الناس والحق والعدل، وهي ناقوس الخطر الذي ينذر قومه، وهي صوت وصدى وجدان الناس الطيبين، وأنات مكابداتهم، ودعوتهم الأبدية للعيش بحرية وكرامة، إنها نداء وأشواق الناس.

كان سامي مسكوناً بالصوت والصدى، فهو يبحث عن الاسم وعن رد الفعل على «النداء» قبل تكوين أحرفه الأولى.

عندما تحول النداء إلى صوت داو، كان رد خزنة جهنم «وحماة الرب»، حسب تسميةً غوته، قاسياً وأليماً، وشهقت ولادة النداء توقظ شهوة الوأد، فعادة الأعراب الأقحاح في الجاهلية لم يتخل عنها اسلافهم في مطلع القرن الواحد والعشرين، لكنه وأدٌ للصوت والصدى والضمير، وهو بمعنى وبمنطق العصر قد تفوق على وأد الاسلاف.

كان العدد الأول هادئا بمايكفي لإيقاظ شياطين «الأمن» وعفاريت القمع. فالساحة لا تتسع إلا للصراخ، قدحاً أو ذماً، أما الصوت الهادئ والعميق فهو نذير الخروج على المألوف واليومي.

أوقفت «النداء» في يوم الولادة. ولم يشفع للنداء عقلانيتها واتزانها وموضوعيتها في تناول مختلف القضايا. الأكثر غرابة أن الايقاف كان ثارياً ينتقم من رزانة الصحيفة، وعدم وقوعها في فخ «الخصام». كما لم تنفع سامي محاولاته الصبورة لمعالجة الايقاف المتعسف بالتي هي أحسن، فلم تنفع الوساطات، ولم يشفع الحلم والصبر. فكان القضاء هو الملاذ الأخير. أنصَف القضاء «النداء». فكانت أول صحيفة تُقمع قبل أن يسمع صوتها، وأول صحيفة فيما اتذكر تجتاز حاجز المنع بحكم شرعي في اصدارها الثاني.

وإذا كان القضاء قد انتصر لها، أو بالأحرى لحرية الرأي والتعبير، فإن أساليب القمع و القهر في بلاد واق الواق تبدأ ولا تنتهي.

بدأت المضايقات بسيل من الوعيد والتهديد طالت مكتب وكالة الأنباء الامريكية «الأسوشيتدبرس» ومديرها الزميل احمد الحاج، وطالت أيضاً العاملين والصحفيين في «النداء» ومكتب الحاج، وفرضت رقابة مكشوفة على مدار اليوم والليلة، واختُطف احد العاملين في الوكالة، وتوجت الحملة بتكسير سيارة الحاج ومضايقات الصحفيين والعاملين. ثم في خاتمة الحملة سُرق مكتب الوكالة والصحيفة، ونُهب كل ما تملك الصحيفة وهو الكمبيوتر الوحيد الذي لايزال ثمنة ديناً في رقبة سامي.

لا يمكن تفسير كل ما جرى ويجري للنداء بمسؤولية خطابها، فمسؤولية الخطاب أدعى لعدم العقاب (في بلد غير اليمن طبعاً)، ولكن ذلك على أهميته لا يمكن أن يجيب على كل اسئلة القمع المشرعة كأبواب جهنم.

يقيناً بأن «النداء» قد ولدت في ساعة شر بالمعنيين: الخرافي والواقعي؛ ولدت مع تفلت عفاريت القمع حد الجنون، فالصحفي هاجع الجحافي يتعرض لاعتداء عامد بظرف ملغوم استهدفه، وصحيفة «النهار» تتعرض أيضاً لملاحقات قضائية وتهديدات من أطراف متعددة منها مشائخ نافذون حد الوصول، وصحيفة «الشورى» تستنسخ ويحكم على رئيس تحريرها بالسجن لنصف عام، بينما يتعرض حزب اتحاد القوى الشعبية «لانقلاب عسكري»!، وتصل الدعاوى الكيدية ضد «الثوري» مايزيد على اثنتى عشرة دعوى، وأحياناً في محاكم مختلفة.

ويطال العقاب نقابة الصحفيين، وتتوالد صحف كالفئران تنهش الاعراض، وتمس المقدسات. ووسط هذه الدوامة تولد «النداء»، أو يأتي صوتها لينبه إلى خطورة الأزمة الشاملة، حاملة مصباح الحقيقة. وقدمت الصحيفة منذ الصرخة الأولى «نداءً» عميقاً ومتزناً لايزدري الحقيقة، ولا يتعالى على الواقع رغم كراهته، ولا يتشفى بآلام ومعاناة الناس. ولعل الوليد الجديد قد قدم في نقد مشروع قانون الصحافة "المبيَّت" مالم تقم صحف عتيدة، أهلية ومعارضة. ومن هنا كان نصيبها وافراً من مخزون القمع، فمن المصادرة والمنع إلى السرقة «العلنية» و«شبه الرسمية»، إلى مضايقات كتابها والعاملين فيها.

إن «النداء»، الصوت العميق والواعي، من الظواهر الجديدة التي تزدهر وتنمو رغم قسوة الواقع، ومرارات الاجراءات الاستثنائية والممارسات الوائدة، وأساليب الخنق التي تبدأ ولا تنتهي.

فتحية لـ«النداء»، الصوت والاسم والفعل والحرف. ونداء لأولئك الفتية الذين نذروا أنفسهم لنداء المستقبل ودعوة الحقيقة. وتحية للزميل العزيز سامي غالب، الانسان البسيط العميق والمتواضع الذي يضيء نفسه لينير الدرب. وليُسمع النداء الأجيال القائمة والآتية.

هذي «نداء» للناس
النداء
صراع اجنحة داخل المؤتمر و حملة للإطاحة بالبركاني
علامات تدهور شامل
سباق في مطلع شتاء

هذي «نداء» للناس (#)

استغرق البحث عن اسم لهذا الاصدار الجديد عديد اسابيع قبل أن يتناهى «نداء» من وراء جبل أشم وضاحية شموس!

اختيار اسم لمطبوعة جديدة أبعد من أن يكون رحلة سياحية ترفيهية، بل رحلة شاقة مليئة بالغصص والحسرات بعدما حجزت كل الأسماء المرغوبة في قائمة وزارة الاعلام للإصدارات المرخصة لصحف تصدر بانتظام في مستويات متفاوتة وأُخر لا تصدر؛ لأسباب شتى، ليس أمرُّها غياب أصحابها في بحار الخلود أو قيعان النسيان، وثالثة تصدر فقط في المناسبات الدينية والوطنية، وأحياناً الاجتماعية.

ها إن "النداء" قد استُل من مصيدة التكاثر العشوائي، بعد مشاورات داخل دائرة ضيقة من الزملاء والزميلات الصحفيين، ومن صحاب يعدون أنفسهم من صنف ذوي الذائقة السمعية الرفيعة. لكن ما ان تقدمت بطلب ترخيص كتابي إلى وزير الإعلام، وأشَّر هذا عليه بخط يده موافقاً ومشفقاً ومشجعاً في آن، تماماً كما جميع المسؤولين والموظفين في الوزارة، حتى ظهر أن الاسم مثار انقسامات واحتجاجات بين الزملاء والاصدقاء، وبخاصة اولئك الذي رحبوا بفكرة الاصدار وشجعوا وصبروا وصابروا من دون أن يرهقهم انتظار ميلاد هذا العدد فيلتفتون عن صاحبه.

وجدت من يعترض باحتداد ضيف مشارك في الاتجاه المعاكس، واكثر من ذلك من لا يخفي اشمئزازه للاسم لمجرد أنه يقرأه محملاً بدلالات تطرف وأصولية. وكنت أحسب أن «نداء» بلا إضافة، كما في نداء الوطن أو العروبة أو الاسلام أو التقدم، كفيل بتجريده من أية محمولات ايديولوجية. وقد أبلغت هؤلاء، مناكفاً تارة ومغاضباً في اخرى، أن قراري نابع من تأثر عميق بأبرز منشور احتجاجي تم تصديره بهذا الاسم، عُلق على باب الكنيسة في مطلع القرن السادس عشر، كتبه مارتن لوثر، المحتج الأشهر و«اللامنتمي» الذي انشق عن المؤسسة مؤسساً لمذهب جديد يرفض وصاية البابوات ويُسخِّف وساطتهم بين العبد وربه، ما اعتبرته الكنيسة هرطقة، وعدَّه بعض رجال الدين ضرباً من «محمدية» على ما جاء في كتب التاريخ.

والحق أنني صادفت أصدقاء يساريين يستحسنون الاسم، في تجلٍ حنيني، لمجرد أن «النداء» كانت في عهد مضى جريدة الشيوعيين في لبنان. وبالمثل فقد بدا أصدقاء وزملاء إسلاميون أقل توجساً من الصحيفة وخطها؛ لأن "النداء" بات الآن وسط تنامي قوة التيار الاسلامي عنواناً أثيراً لصحف ونشرات وكاسيتات ذوات هوية دينية على امتداد الساحة العربية.

قوبل الاسم إذاً بعاصفة من الاعتراض، بيد أنني تشبثت به بإيعاز من إلهام داخلي، واتكاءً على استمزاج ذوي الذائقة السمعية الرفيعة المزعومين، واولئك المشهود لهم بالذائقة البصرية الراقية، وبخاصة الفنان احمد منصر الخطاط الشهير، وعبدالله المجاهد، الرسام الذي ينثر الحُب حيثما حل، والمخرج طارق السامعي، وثلاثتهم أصدقاء عزيزون، والأخيران عددت نفسي ذا حظ حليف إذ أتيح لي العمل رفقتهما في «الوحدوي» و«الأسبوع».

على أن الاسم محض لافتة لمكان، والأمكنة بناسها، مثلما أن الصحف بمضامينها وبسياساتها التحريرية وبأساليبها التعبيرية، وقبل ذلك كله برأسمالها الحقيقي: المصداقية والنزاهة. ولئن تقاصر الاسم عن أن يُحدث وقعاً جميلاً، تعالى المضمون لتزيينه ولجعله يتغلغل في وجدان القارئ كاسباً ثقته وصداقته.

والصحافة المطبوعة في بلادنا إما مملوكة للحكومة أو للاحزاب أو للأفراد (إذ لا مؤسسات بعد تملك صحفاً، عسى أن يكون ذلك قريباً)، والأصل -بصرف النظر عن هوية المالك- أن الصحافة ملك المجتمع في مغزاها، وإلا ما شددت الدساتير على الإعلاء من شان حرية الرأي والتعبير، وإلا ما زعم ناشرو الصحف أنهم يتوسلون خدمة المجتمع ورفاهيته. لكننا إذا نتلفت حولنا نلحظ من أسف أن الصحافة الحكومية في بلدنا تنحسر وظيفتها على الرغم من أنها تزخر بعشرات الكفاءات المهنية، إلى مجرد منابر «تنمق الأباطيل وتختلق الاكاذيب» كما كان يفعل شعراء البلاط ومثقفوه في عصور الانحطاط.

وتتحول الصحف الحزبية، إلا ما رحم ربي، من منابر للرأي الآخر إلى بوق لتمجيد قائد الحزب أو مسدس هو وحده من يقرِّر هوية الطريدة ويقدِّر متى يضغط بإصبعه على الزناد.

بوق ومسدس، وصفان يُخلعان على الصحافة، يحبذ قادة احزاب المعارضة استدعاءهما كلما هبطوا مظلياً في مقرات صحفهم ليلقنوا العاملين فيها، اذا هم نسوا او أعرضوا عن ذكرهم، درساً جديداً في الالتزام الحزبي.

والمفترض أن الصحافة الأهلية أقل حمولة، وبالتالي أرشق حركة في تعاطيها مع الواقع وما يفرزه من ظواهر مستجدة. ونحن، زملائي وأنا، ليس في حوزتنا برنامج انتخابي متكامل نقدمه في مستهل هذا العدد كيما نكسب أصوات القراء، أو لنمثل على المجتمع الدولي كما في انتخاباتنا قبلوية الاحكام! بل رصيد محدود من الخبرة ومخزون بلا حدود من الحماسة وأقلام لما يخاصمها التواضع بعد، وحظ قليل من الخيال جرَّأنا على قطع خطوة في مسير أميال، ومن بعد ذلك طموح لا يُحد في أن يكون نداؤنا للناس رصيناً يحترم عقولهم، لا نخبوياً يتعالى على همومهم ولا شعبوياً يتملق عواطفهم ويدغدغ غرائزهم، لا طنطنة هو ولاتأتأة، لكنما نداء جديد، على ما يقول الليبراليون -إن كان لا مناص من محمولات- نداءٌ للناس ومن أجلهم.

■ **رئيس التحرير**

(#) **افتتاحية العدد الأول - ١٣ اكتوبر ٢٠٠٤**

لندن تنضم إلى واشنطن في نقد التجربة الديمقراطية في اليمن

انضم السفير البريطاني في صنعاء مايكل جيفورد إلى نظيره الامريكي توماس كراجسكي في نقد التجربة الديمقراطية في اليمن، وقال إن على الحكومة فعل الكثير في جانب حرية الصحافة وحقوق الانسان، وأبدى مخاوفه من مشروع تعديل قانون الصحافة المقدم من الحكومة.

وبعد أيام من تصريحات أثارت الجدل قال فيها السفير الامريكي إن الديمقراطية في اليمن توقفت، قال السفير البريطاني خلال لقاء جمعه مع الصحفيين أمس الأول إن الحوار الأوروبي اليمني الذي جرى في بروكسل الشهر الماضي ناقش الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث اعترف خلاله الاتحاد الأوروبي بحجم التقدم في الديمقراطية، والاصلاحات في اليمن، ولكن لازالت هناك أشياء كثيرة لابد أن تخطو اليمن نحوها بدون تدخل قوى خارجية في ذلك.

واضاف: "عندما نتحدث عن الديمقراطية فنحن لا نتحدث عن الانتخابات فقط ولكن لابد أن تدخل حرية الصحافة وحقوق الانسان وقضايا أخرى".

وحول التقدم الذي أحرزته اليمن في مجال حقوق الانسان، قال السفير البريطاني: "من الصعب قياس عمليات التقدم ما بين ليلة وضحاها"، ولكن قضية التحول تأخذ الكثير من الوقت والجهد. والتقدم في مجال حقوق الإنسان يحتاج إلى ارادة سياسية قوية ومشاركة شعبية.

وعن تقييم الاتحاد الأوروبي لأوضاع حرية الاعلام قال: "نحن مهتمون جداً بقضية الحريات الصحفية ومدركون أن هناك مجالاً كبيراً لحرية الصحافة ولكن خلال الفترة السابقة" تم ملاحظة الكثير من المضايقات للصحفيين " بالإضافة إلى أن هناك مشروع قانون جديداً للصحافة تم الموافقة عليه من الحكومة وأحيل إلى مجلس الشورى" ونحن نعبر عن قلقناحيال هذا القانون الجديد وخاصة مع وجود مواد تقيد حرية الصحافة" وأكد أن الأوروبيين مستعدون لتقديم المساعدة في هذا المجال وتقديم المساعدة في تطبيق قانون الصحافة إذا كان عادلاً.

وعن الدعم المنتظر من الأوروبيين للحكومة اليمنية قال السفير جيفورد:" نحن لا نصرف شيكات للحكومة اليمنية، وإنما نقوم بدعم قطاعات محددة في مجالات معينة مثل قطاع التعليم والصحة والحكم الرشيد، وتقديمنا الأموال للجهات اليمنية يساعدها في تحسين ادارة المال لديها وعندما تصرف الجهات المانحة فلابد أن تدار الأموال بشكل جيد".

وأكد أن دول الاتحاد الاوروبي على استعداد لدعم اليمن بشكل أكبر ولديها عمليات مراجعة للحسابات، وأشاد بنتائج جلسات الحوار ووصفها بالمهمة من أجل إرساء أواصر التعاون" ليس لأن كل شيء في اليمن جيد وتمام" ولكن هناك بعض المشاكل التي تواجهها اليمن "وهي خطيرة جداً" ومنها مكافحة الفقر وحرية الصحافة وحقوق الإنسان.

ضوء «النداء» وشمسها

(تتمة الصفحة الأولى)

ساعات الوفاق. وكان التقدير أن الالتباس مشكلة اصحابه في بيئة لما تنغرس فيها بعد صحافة مستقلة، وتشهد استقطاباً حاداً يتجاوز الاستقطابات التقليدية بين حكم ومعارضة، إلى استقطابات أشد حدة داخل معسكري الحكم والمعارضة، بين مراكز قوى وجيوب، علاوة على ما تظهره النخب السياسية، كجماعات، من ميل قوي إلى تنميط الظواهر أمامها في قوالب جاهزة، ليسهل عليها، تالياً، تعيين الأعداء واصطفاء الأنصار!

على أن التحدي الأكبر الماثل دوماً يبقى في قدرتنا في أسرة الصحيفة، بدءاً من رئيس التحرير، في كبح انفعالاتنا وتفضيلاتنا في تغطية الوقائع، وفي مجاهدة إغراءات التسلط التي تولدها سلطة الإجازة والمنع لدى إدارة الصحيفة، فالصحفي إنسان، نفسه أمارة، لها أهواء ونزعات وميول وشطحات ونزوات، تحمله تارة إلى دور القاضي يصدر احكاماً عوض الشاهد ينقل ما رأى وسمع، وتارة أخرى إلى دور الشاعر يدبج المدائح أو يكيل الهجائيات، عوض النقّاد يقرأ الواقع ببصر حديد وقلب سليم.

كان العام الأول لـ"النداء" طويلاً، حافلاً بالمنغصات حفياً بالمفارقات.

كان عاماً ضوئياً،لكننا محض بشر بسطاء يحدونا أمل بأن تكون سنتنا المقبلة شمسية!

الشايف يدعو

(تتمة الصفحة الأولى)

غير مؤهلين لهم مصالح تربطهم بالدولة ولا تحركهم مطالب الشعب أو مصالحه".

ولا زالت قضية الشيخ عبدالمجيدالزنداني وسط اجواء مشحونة بالمخاوف والحذر تعدت الشيخ وتياره إلى الوسط الصحفي، بعد بيان الوعيد والتهديد، الذي وجهه مكتب الرجل الاسبوع الماضي للزميل نبيل الصوفي، رئيس تحرير موقع "نيوز يمن" الالكتروني.

وقالت مصادر "النداء"إن الزنداني عاتب الرئيس علي عبدالله صالح أثناء وجبة الافطار والعشاء التي اقامتها الرئاسة، الأحد، بسبب ما اعتبره موقفاً متخاذلاً للحكومة اليمنية تجاه الاتهامات الامريكية له بدعم الإرهاب.

وطبقاً للمصادر ذاتها فقد رمى الزنداني "شاله" بين يدي الرئيس طالباً منه اتخاذ موقف جاد لمطالبة واشنطن باسقاط تهم الارهاب الموجهة ضده.

وذكرت المصادر أن الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رمى بـ"عسيبه" بين يدي الرئيس أيضاً تدعيماً لطلب الزنداني، الذي اضافته وزارة الخزانة الامريكية، فبراير قبل الماضي، إلى قائمة المشتبه في تمويلهم للأنشطة الارهابية.

وكان الزنداني قال لـ"الجزيرة نت" إن الاتهامات الامريكية التي اعتمدها مجلس الامن الدولي "تستند فقط إلى ماورد في مقالات صحفيين يمنيين وخاصة بالصحف الحكومية والرسمية وحزب المؤتمر الشعبي الحاكم وليس لها أي مسوغات مقبولة".

واظهر اجتماع الاحد على مائدة الرئيس مخاوف الشيخ خلافاً لما ابداه طوال الفترةالماضية من رباطة جأش وعدم اكتراث بالاتهامات الامريكية ضده.

وكان اعتراض سابق للشيخ لدى الرئيس أجبر مصطفى النعمان وكيل وزارة الخارجية السابق على الاعتذار عن تصريح ادلى به قبل ستة اشهر حول القضية قال فيها إن اليمن ملتزمة بالشرعية الدولية.

اكتشاف اسلحة

(تتمة الصفحة الأولى)

وقالت الوكالة الأمريكية في خبرها إنه يعتقد بأن الأسلحة المذكورة، هُرِّبت إلى السوق السوداء، ومن ثم عبر الحدود بين البلدين.

وقالت المصادر إنه بينما تشيد الولايات المتحدة بالتعاون اليمني فإنها تحث اليمن على تشديد الرقابة على حدوده مع السعودية، والتي يبلغ طولها ١١٢٠ ميلاً، ويقوم المهربون عبرها بتهريب السلاح.

٨٠ سؤالاً اضافياً

(تتمة الصفحة الأولى)

رأس وفد اليمن المشارك في المفاوضات وضم عددا من وكلاء الوزارات والمسؤولين في الوزارات والهيئات الحكومية المعنية وممثلين عن القطاع الخاص، أنه بحث مع باسكال رامي مدير عام منظمة التجارة العالمية، الجوانب المتصلة بدعم المنظمة لانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية من خلال تقديم المساعدات الفنية التي من شأنها إنجاز عملية الانضمام بصورة أمثل. وقال إن اجتماعات الجولة الثانية لفريق العمل الخاص بانضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية تأتي في إطار سعي اليمن لإنجاز عملية الانضمام للمنظمة كدولة أقل نموا وبصورة تتناسب مع إمكانياتها واحتياجاتها التجارية والمالية والتنموية. لكن الوزير لم يقدم إي إيضاحات عن نتائج المفاوضات الثنائية مع شركاء اليمن التجاريين وأعضاء المنظمة الراغبين في التفاوض مع اليمن حول ما يسمى بالوصول للأسواق للسلع والخدمات، وهي مفاوضات، بحسب مصادر مطلعة، كانت مخصصة

لتقييم الخطوات التي تمت حتى الآن في هذا الاتجاه بما في ذلك معرفة رأي الشركاء التجاريين في وثائق التفاوض التي تقدمت بها اليمن إلى سكرتارية المنظمة وأبرزها الإجابات على الأسئلة الإضافية التي تقدمت بها بعض الدول والتي تمحورت حول السياسات التجارية والاقتصادية المتبعة في الجمهورية اليمنية، إضافة إلى العروض الأولية للسلع والخدمات التي تم إعداد الإجابات الكاملة عليها وتسليمها إلى سكرتارية المنظمة في وقت سابق.

وكانت اليمن تقدمت رسمياً بطلب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في (مارس) ٢٠٠٠ وقبل المجلس العام للمنظمة الطلب اليمني في ١٧ يوليو ٢٠٠٠.

وتم تقديم مذكرة نظام التجارة الخارجية والإجابة على عدد كبير من الأسئلة من أعضاء المنظمة، ودشنت المفاوضات متعددة الأطراف خلال الاجتماع الأول لفريق العمل الخاص بانضمام اليمن للمنظمة في الثلاثين من نوفمبر ٢٠٠٤.

وتأسس مشروع مساندة انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية، بعد زيارة الرئيس علي عبد الله صالح للعاصمة الإدارية للاتحاد الأوروبي (بروكسل) في عام ٢٠٠٠ ولم يبدأ المشروع فعليا إلا في عام ٢٠٠٤ وهو مشروع للمساعدة الفنية مقدم من الإتحاد الأوروبي لمساندة الحكومة اليمنية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ويرتبط بإنجاز عدد من الأنشطة ترتبط بتقديم المساعدة الفنية والإدارية لمكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية، وهو بمثابة سكرتارية عملية الانضمام على المستوى الداخلي، والقيام بالدراسات والبحوث للتعرف على آثار عملية الانضمام على مختلف القطاعات الاقتصادية ودرجة منافستها، بما في ذلك تطوير إستراتيجية متوسطة وطويلة الأجل للسياسة التجارية في اليمن، بالإضافة إلى القيام بالتوافق التشريعي والمؤسسي مع متطلبات الانضمام للمنظمة ورفع المعرفة والوعي لدى مختلف القطاعات، وخاصة القطاع الخاص الذي تعول عليه قيادة الاقتصاد الوطني ومساهمته الايجابية في إطار عضوية اليمن في المنظمة العالمية.

وأعرب مسؤول رفيع في الوفد اليمني لصحيفة النداء عن أمله في أن يسهم نجاح بلاده للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في إرساء بنية تجارية أكثر استقرارا، وتعزيز الثقة الدولية في السياسات الاقتصادية والتجارية الوطنية مما يساعد على زيادة جاذبية اليمن للاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة على توسيع مشاركة اليمن الاقتصادية والتجارية الاقتصادية، الثنائية والإقليمية، مع مختلف الدول، والاستفادة من الحقوق المحددة في اتفاقيات المنظمة ومن الدفاعات التجارية المتعارف عليها دولياً لحماية الإنتاج والمنتج الوطني،بالإضافة للاستفادة من آلية فض المنازعات التجارية في إطار المنظمة. وتعمل الحكومة اليمنية للتهيئة للانضمام من خلال مواءمة التشريعات المحلية مع الاتفاقيات المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية.

وعلمت صحيفة النداء من مصادر خاصة أن المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة سينعقد في هونج كونج خلال الفترة ١٣-١٨ من ديسمبر القادم، وكان سوباتشاي مدير عام المنظمة، والمنتخب رئيسا للجنة المشرفة على المفاوضات، قدم تقريراً في ٢٨ (يوليو) الماضي لخص فيه مدى التقدم المحرز في موضوعات التفاوض المختلفة، وتقديراته حول إمكانية التوصل إلى نصوص متفق عليها لكي تقدم إلى الوزراء في اجتماع هونج كونج، وبحسب مصادر "النداء" فإن التقرير أكد على أن التقدم مازال بطيئاً وأن الأمر يحتاج إلى إرادة سياسية من كافة الدول الأعضاء وخاصة الدول الكبرى لتقديم الحلول الوسط اللازمة لإنجاح المؤتمر الوزاري القادم الذي ستشارك فيه اليمن كدولة مراقب في المنظمة العالمية.

لجنة الانتخابات

(تتمة الصفحة الأولى)

عشرة أيام، سيبحث مقترحاً مقدماً من عيدورس نصر ناصر رئيس الكتلة البرلمانية بتخصيص لجنة لكل مركزين انتخابيين، بحيث تمكث اللجنة مدة ١٥ يوماً في المركز الواحد. وكان محمد مسعد الرداعي، الأمين المساعد للتنظيم الوحدوي الناصري، اعترض على مبدأ تخفيض عدد اللجان، مستغرباً عدم مبادرة اللجنة لاقتراح تعديل على القانون يمنح اللجنة الحق في خفض عدد اللجان.

إلى ذلك أقر حزب المؤتمر الشعبي ما قال إنها مسودة اتفاق لإنهاء الخصومة السياسية القائمة مع الحزب الاشتراكي منذ الحرب بين الحزبين في العام ١٩٩٤ والتي أدت إلى هزيمة الثاني وخروجه من الائتلاف الحكومي.

وقال مصدر قيادي في الحزب الحاكم: "انتهينا من صياغة مسودة الاتفاق وسنعرضها على ممثلي الاشتراكي في لجنة الحوار الثنائي يوم الأحد المقبل".

وقال طارق الشامي رئيس دائرة الفكر والثقافة والاعلام عضو لجنة الحوار عن المؤتمر الشعبي: "اللقاء سيركز على آلية الحوار بين الحزبين والتي تم الاتفاق بشأنها من حيث المبدأ في الاجتماع الأول وستعنى بالموضوعات المرتبطة بعلاقة الحزبين على الصعيد الراهن وكذا على الصعيد المستقبلي".

وأضاف: "بإقرار لجنة الحوار لهذه الآلية يكون التنظيمان قد قطعا شوطاً كبير على صعيد التفاهم وإزالة الخصومة وسوء الفهم الذي كان سائداً في الفترة الماضية".

يونس هزاع رئيس الدائرة السياسية في الحزب الحاكم قال أيضاً إن الحوار يأتي إدراكاً لمقتضيات العمل السياسي السليم ومن واقع القناعة المشتركة التي عبرت عنها أجواء الشفافية والمصارحة التي سادت اجتماع قيادتي الحزبين، ورأى أن الاجتماعات المشتركة "ستعمل على إنهاء مظاهر الخصومة السياسية بين الحزبين وترشيد الخطاب السياسي والإعلامي" وبما يدفع باتجاه تعزيز الثقة بينهما وتبني خطاب سياسي وإعلامي موحد إزاء القضايا التي تمس سيادة واستقلال الوطن، ونبذ الخطاب الهادف إلى تحريض الغير ضد اليمن ووحدة أراضيه.

وقال رئيس الدائرة السياسية: " سنقدم في اللقاء القادم مع الحزب الاشتراكي مشروع اتفاق حول محددات الخطاب السياسي والاعلامي".

وكان الأمين العام للحزب الاشتراكي ياسين سعيد نعمان قد أشاد بالحوار الجاري بين الحزبين على هذا المستوى لأول مرة منذ نحو عشرة أعوام، ووصف التجربة بالممتازة والمشجعة على مزيد من الحوار، وقال إن اللقاء المرتقب بين الحزبين سيعمل على الخروج بهما من دائرة الخصومة السياسية وتصفية مخلفات أحقاد الماضي.

اليمن وامريكا

(تتمة الصفحة الأولى)

المثير للجدل- وفي خطوة مختلفة أكد أن "اليمن عندما تسمع أي نقد حول مسيرتها الديمقراطية فإنها تقيم مثل هذا النقد وإذا وجدنا فيه شيء من الصحة فإننا نعمل على معالجة أي خطأ أو تراجع في المسيرة الديمقراطية؛ لأن الديمقراطية بالنسبة لنا في اليمن لم تعد مسالة مزايدة سياسية بل هي التزام من الدولة وفخامة الرئيس علي عبد الله صالح برعاية هذه الديمقراطية والتقدم بها وجعلها لا جزءاً من الحاضر فحسب بل ومن المستقبل".

وأضاف: "بالتالي إذا كانت هناك قضايا تطرح حول المسيرة الديمقراطية وفيها ايجابية فإننا لا نتردد عن الأخذ بها".

واكتفى بالقول إن "الديمقراطية في اليمن لم تتوقف وفي سبتمبر الماضي أعلن الرئيس منح المجالس المحلية المزيد من الصلاحيات وكذلك الأمر مع مجلس الشورى وأيضا إعطاء المواطنين حق انتخاب محافظي المحافظات" معتبرا أن "كل هذه القضايا لا يمكن أن يقول عاقل إنها تعني توقف الديمقراطية".

القربي وفي حوار له جدد التأكيد على "حاجة اليمن للدعم في كافة المجالات" وقال إن الحكومة لديها "خطة خمسيه طموحة" و"بلغة الأرقام فسيكون عندنا عجز سنوي بحدود مليار وثلاثمائة مليون ريال سنويا، هذا العجز سيغطى إما عبر القروض الميسرة أو من خلال معونات الدول الصديقة التي يهمها التنمية والاستقرار في اليمن، وبالتالي فإن هذه القضية ستطرح بكل تأكيد على الرئيس الأمريكي خلال القمة" مضيفا: "سنناقش كيف للولايات المتحدة التي تريد لليمن التطور الديمقراطي والاستقرار والتنمية أن تتحمل دورها في ذلك.. إما بدعم مباشر منها أو من خلال الصناديق الدولية والدول المانحة ونحن نعرف تأثير الولايات المتحدة عليها".

مؤكدا أن "التعاون الأمني بين البلدين لا يمثل إشكالية".

وقال إن "رؤية الولايات المتحدة للإصلاحات السياسية وللعملية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات وغيرها لا تختلف عن الرؤية اليمنية" لكنه اعتقد أن "قضية الحريات لابد أن تؤخذ في إطار خصوصية اليمن الاقتصادية والسياسية والقبلية والاجتماعية، وهذا هو الجميل في القضية فنحن والأمريكيون كل منا يعرف موقف الآخر وحدوده في التعامل؛ لأنه لا يمكن لدولة أن تضع أمنها واستقرارها تحت رحمة الضغوط الخارجية".

حرية الرأي وحرية التعبير في القانون

٢- في تقزيم حرية الصحافة

أحمد الوادعي

القسم الثاني
حرية التعبير في القانون

سنقدم هنا لائحة مختصرة بالوضع الذي عليه حرية التعبير في قانون الصحافة ابتداءً، فإذا اتسع الوقت كررنا الإطلالة عليها في مضانها الأخر.

في البدء يضع القانون الأسس التي يبني عليها حرية التعبير في صيغة (مبادئ عامة) وردت في الفصل الثاني من الباب الأول منه، وهي كالتالي:

[مادة (٣): حرية المعرفة والفكر والصحافة والتعبير والحصول على المعلومات حق من حقوق المواطنين لضمان الإعراب عن فكرهم بالقول أو الكتابة أو التصوير أو الرسم أو بأي وسيلة أخرى من وسائل التعبير، وهي مكفولة لجميع المواطنين وفق أحكام الدستور، وما تنص عليه أحكام هذا القانون.، مادة (٤): الصحافة مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع، وتكوين الرأي العام والتعبير عن اتجاهاته بمختلف وسائل التعبير في إطار العقيدة الإسلامية والأسس الدستورية للمجتمع والدولة، وأهداف الثورة اليمنية وتعميق الوحدة الوطنية. ولا يجوز التعرض لنشاطها وفقاً لأحكام القانون.، مادة (٥): الصحافة حرة فيما تنشره، وحرة في استسقاء الأنباء والمعلومات من مصادرها وهي مسؤولة عما تنشره في حدود القانون.، مادة (٦): حماية حقوق الصحافيين والمبدعين وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لممارسة المهنة وحقهم في التعبير دون تعرضهم لأي مساءلة غير قانونية يكفلها القانون مالم تكن بالمخالفة لأحكامه.]

ولن نشرح هذه المبادئ فليس هذا مقامه وإنما نلقي إضاءات ضرورية لتلك النصوص وبإيجاز:

١- من الواضح أن القانون تلافى بعض أوجه القصور التي لابست الدستور وهو يقرر الحقوق والحريات فقد جعل القانون حرية الصحافة وحرية الحصول على المعلومات من مبادئه الأساسية وأقرها في عبارة صريحة كحق من حقوق المواطن، وهذه منقبة تحسب للقانون وتعتبر مكسباً لا يجوز التهوين من قدره لصالح الحريات في البلاد، وهو ما تخلف عنه الدستور. لكن مع ذلك يبقى القول على صحته بأن ما فعله القانون لا يَجبر النقص الدستوري بشأن الحقوق والحريات فلا يغني النص على حرية الصحافة، والحق في الحصول على المعلومات في صلب القانون عن واجب النص عليها في الدستور حتى تصبح مبدءاً دستورياً مما يسمو بهذه الحقوق ويجعلها من أسس النظام الدستوري للبلاد، وهذا يوفر لها ضمانة أقوى مما تحصل عليه نتيجة إقرارها بنص قانوني، ذلك أن النص عليها في الدستور يجعلها أدنى قابلية للتعديل، أو الإلغاء، لأن تعديل الدستور يتم بإجراءات طويلة، وفي غاية الصعوبة، بحيث يندر حدوثه والسلطة النهائية فيه للأمة بخلاف القانون فهو على قابلية عالية للتغيير والتبديل، لأنه من سلطة المشرع العادي، ولهذه الاعتبارات تَعمد معظم الدساتير إلى تقرير هذه الحقوق في صلبها جنوحاً منها إلى ضمانات أوفر وأقوى لهذه الحقوق مما يوفره لها القانون فضلاً عن أنه يسمو بها إلى أعلى الذرى. وغالب الظن - وليست كل الظنون سيئة - أن إبدال القانون بالدستور في تقرير حرية الصحافة وحرية الحصول على المعلومات لم يكن عن سهو أو خطأ، فالمشرع يتنزه عن السهو والخطأ خاصة في شأن بأهمية هذين الحقين، فهما مناط معظم الحقوق والحريات التي كفلها الدستور.

٢- ومن ثمين ما تضمنته مبادئ قانون الصحافة مبدأ استقلال الصحافة المقرر في المادة (٤)، ومبدأ استقلال الصحافة يندر أن تجده في قانون صحافة عربي غير القانون اليمني، وقانون الصحافة في مصر، الذي يقرر في المادة (٣) منه: [تؤدي الصحافة رسالتها بحرية واستقلال]، ولا ريب أن استقلال الصحافة من أهم الضمانات للحرية الصحفية، إذ لا تقوم لهذه الحرية قائمة إذا كانت الصحافة تتعرض في عملها لأي نوع من أنواع الإلزام أو الضغط، أو أن تكون نهباً للقوى المتنفذة في المجتمع، أو للإرغام الحكومي، والتدخل في سياستها الصحفية، ولم يحدد القانون بالضبط ما يقصده باستقلال الصحافة، إلا أنه ذكر في ذيل المادة السابقة قوله [ولا يجوز التعرض لنشاطها] وهي عبارة وإن تكن أقصر من استيعاب مبدأ الاستقلال بكل غناه، إلا أنها تنم عن غاية النص ومقصد المشرع وهو يقرر مبدأ استقلال الصحافة.

ويتعين أن ننظر إلى استقلال الصحافة من خلال القول الشائع في الإرث الصحفي العالمي والذي يعتبر الصحافة السلطة الرابعة للسلطات الثلاث التقليدية والمكونة للدولة وهي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية. وما دام المسلم به في الأنظمة الديمقراطية التي أنتجها للبشرية الغرب لا سواه للبشرية هو استقلال كل سلطة من السلطات الثلاث تأسيساً على مبدأ الفصل بين السلطات، فمن الطبيعي وقد صارت الصحافة في الأدبيات السياسية غير الأكاديمية أو المدرسية سلطة رابعة أن تتوفر لها الاستقلالية عن غيرها من السلطات.

غير أن الاعتبار السابق ليس المسوغ الحقيقي لما يجب أن يكون للصحافة من استقلال، وإنما مرجعه إلى طبيعة وظيفة الصحافة والغاية منها فمن المفهوم أن لها صلة جاسرة - بالحقوق والحريات العامة، وأهم تلك الحريات هما حرية الفكر، وحرية الرأي، ومن أهم وسائل التعبير عن الفكر والرأي الصحافة بل كانت أهمها على الإطلاق خلال عدة قرون سابقة على منتصف القرن الماضي، وقد لعبت دوراً تاريخياً تجاوز الحدود التي كانت مقدرة لها خلال مرحلة التأسيس، وبدون الصحافة ما كان للبشرية أن تتحصل على التقدم والرقي الذي بلغته اليوم، وإذا كانت الصحافة علامة على مدى التطور الذي بلغته أمة من الأمم فإنها بالأحرى من أهم صناعاته، وهي كذلك صارت المعيار الصحيح لمدى ما بلغته حرية الفكر وحرية الرأي في أمة من الأمم فإذا أردت قياس هاتين الحريتين عند شعب من الشعوب فانظر إلى مدى ما توفر لصحافته من حرية ومن استقلال.

وشرط استقلال الصحافة يتجسد فيما يلي:

أ) استقلال الصحفي:

وهذا لم ينص عليه قانون الصحافة اليمني رغم أهميته لسلامة العمل الصحفي وكماله، وكان الحري بالقانون أن يقرر هذا المبدأ بنص صريح قاطع خاصة وأن القانون وفر للصحفي بعض الشرائط اللازمة لاستقلاله، ونص عليها في أكثر من مادة، وأهمها:

١- حظر مساءلة الصحفي عن رأي قاله أو عن نشر أو عدم نشر معلومات حصل عليها مالم يكن فعله أو تركه بالمخالفة للقانون (م/١٣).

٢- وضمن القانون للصحفي الحق في الامتناع عن الكتابة أو إعداد مواد صحفية تتنافى مع معتقداته وآرائه أو لا يرضاه ضميره (م/١٥).

وهذا الحق موفور لكل صحفي حتى الصحفي الموظف لدى جهة حكومية، ولا يمكن الاحتجاج بقانون الخدمة المدنية الذي يلزم الموظف طاعة أوامر رؤسائه، ولا يُساءل عنها تأديبياً لأن هذا الحكم لا ينطبق على الصحفي الموظف بنص خاص هو المادة السابقة الذكر من قانون الصحافة، والحكم الذي تضمنه قانون الخدمة المدنية عن طاعة الموظف عام لكل الموظفين بينما حكم المادة (١٥) من قانون الصحافة خاص والخاص مقدم على العام ومخصص له.

ب) ولضمان استقلال الصحفي وفّر له القانون حصانة أخرى هي عدم جواز فصله من عمله أو نقله إلى عمل غير صحفي كما منع وقفه عن عمله، أو منعه عن الكتابة إلا بقانون (م/١٨). وهذه الضمانات قمينة بتوفير قدر جيد من الاستقلال للصحفي كما يقدر المشرع، وهذه إيجابية يجب أن تُحسب للقانون.

كما أن هناك وسائل أخرى تضمنها القانون ذاته، ففي المادة (١١٤) منه خول وزير الإعلام سلطة إصدار اللائحة التنفيذية للقانون، والمؤسف أن هذه الصلاحيات القانونية أسيء استغلالها أسوأ استغلال، ذلك أن اللائحة التي أصدرها وزير الإعلام في مارس ١٩٩٨م لم يقتصر فقط على بيان الوسائل والآليات والإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون كما يفترض الغرض منها، وإنما تضمنت العديد من الأحكام التي تقيد أو تنتقص من الحقوق والضمانات التي انطوى عليها القانون.

وأبرز مثل على ذلك، وربما هو أخطره يتعلق بحرية واستقلال العمل الصحفي، فرغم أن القانون -كما ألمحنا سابقاً- قرر ضمان حرية الصحافة ومنع تحديد الرؤى والأفكار التي تنشرها، كما كفل للصحفي حق الامتناع عن نشر أو كتابة ما يتنافى مع معتقداته وآرائه (راجع الفصل الثاني من الباب الثاني) إلا أن ذلك لم يمنع اللائحة التنفيذية من إنقاص هذه الحقوق والضمانات وإحاطتها بقيود غلاظ فأضاعها جلها، ولا بأس أن نتتبع اللائحة في موقفها من حرية الصحافة والصحفي.

ففي الباب الثاني من اللائحة وبالمخالفة الصريحة للقانون حددت وباستقصاء ودقة الاتجاهات الفكرية التي يتعين على الصحفي والصحافة اعتمادها في أداء عملها، ووضعت اللائحة قائمة بذلك في المادة(٣) تضمنت ثلاثة عشر منحىً فكرياً على الصحفي أن يلتزم مضمونها عند ممارسة عمله الصحفي، ولم يكن القانون في هذا الشأن أقل سخاءً، فقد تضمن سبع مواد من النوع المذكور هي المواد من (٢٠) إلى (٢٦)، ثم انضاف إلى ذلك قائمتان بالمحظورات والمحرمات الواجب على الصحفي وعلى الصحيفة الامتناع عن طباعتها أو نشرها أو تداولها، وقائمة القانون تحتوي على (١٢) فقرة وقائمة اللائحة التنفيذية أكثر طولاً إذ بها(١٥) مادة تتفرع عنها(٢٠) فقرة (الفصل الثاني من الباب الرابع) ويظهر حجم هذا الإفراط في تقزيم حرية الصحافة من قبل التشريع اليمني إذا قارناه بغيره وتُغنينا مقارنته بالقانون المصري لقرب الشبه بين نظامي البلدين، فهو خال من فصل مخصوص بمحظورات النشر، كما جاء خال من فصل أو مواد تشبه المواد التي في القانون اليمنّي والخاصة ما أسماه (المبادئ العامة) وما أسمته اللائحة بـ(الاتجاهات الأساسية للعمل الصحفي) وأقصى ما فيه (٧) مواد خاصة بواجبات الصحفي (١٨-٢٣) مقابل حقوق في (١٢) مادة (٦-١٧).

ذلك الوضع من الناحية الكمية أما من حيث النوع فأدهى وأمر، فالصحفي - وفقا للقانون اليمني ولائحته يمارس الكتابة الصحفية مكبلاً بالقيود في شكل إلزامات ومحظورات معاقب عليها، فالقانون يبدي ارتياباً شديداً في الصحفي ولا يثق فيه ولا يطمئن إلى ضميره وسلامة حكمه ولذلك كبّله بعدد من القيود أهمها:

أولاً: من أهم الأسس التي تقوم عليها حرية الفكر والرأي للصحفي أن يفكر بنفسه ويعبر عن خياراته ورؤاه الخاصة والتي كوّنها هو ولكن القانون ولائحته ينوبان عنه في ذلك ويفرضا عليه فكرهما، ولذلك أوجبا عليه الكتابة بما يرسخ. ويحمي ويشيع: [قيم الثورة اليمنية] وبما يحمي [الجمهورية والوحدة ومنجزاتهاوأهدافهما ومبادئهما] وأن يلتزم في كتاباته [أسس السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية] وبما يحافظ [على الأمن والنظام والاستقرار وتعزيز القدرات الدفاعية لليمن] (المواد: ٢٠، ٢١ وما بعدهما من القانون) (الفصل الأول من الباب الخامس) من اللائحة التنفيذية.،

ويحظر القانون ولائحته التنفيذية على الصحفي الكتابة النقدية (ويسميها المسّ بـ...) في جملة من التابوهات تغطي مساحة الحياة العامة حتى لا يبقى منها ما يقبل النقد غير المستويات الأدنى، أو الأقل شأناً وقد كرس لها القانون الفصل الأول من الباب الخامس، وأفردت لها اللائحة مع التوسع الفصل الثاني من الباب الرابع، ولغرض الاختصار لن ننقل تلك النصوص بكاملها ويغنينا عمل قائمة بها راعينا فيها استعمال عبارات المشرع توخياً للأمانة وهذا سرد بتلك الموضوعات المحصنة من [الطباعة والنشر والإذاعة والتداول وحتى مجرد المس] ناهيك عن التحليل والنقد والتقويم.. وهي:

١- [العقيدة الإسلامية ومبادئها السامية].
٢- [الديانات السماوية والحضارة اليمنية والعربية والإسلامية].
٣- [النظام الجمهوري].
٤- [الوحدة الوطنية].
٥- الأحاديث الموجهة إلى [إثارة النعرات القبلية أوالطائفية أو العنصرية أوالمناطقية أو السلالية].
٦- ما يمس [المصلحة العليا للبلاد من وثائق ومعلومات سرية] وعدم نشر [وقائع الجلسات غير المعلنة لهيئات سلطة الدولة العليا].
٧- [النقد المباشر والشخصي لرئيس الدولة].
٨- المس [المباشر والشخصي بملوك ورؤساء الدول الشقيقة والصديقة].
٩- [الفقرات التي ترتب عليها ارتفاع أو انخفاض أسعار السلع أوالعملة].

وإلى ذلك محظورات أخرى هي تلك المحظورات "التقليدية" والتي تحظرها الأنظمة الديمقراطية في الدول المتقدمة وتضمنتها مؤلفات كبار فلاسفة العلوم السياسية. إذ من المسلم به أن حرية الفكر وحرية التعبير ليستا مطلقتين، فلم يقل بذلك أحد من أولئك، كما لا يوجد أي نظام ديمقراطي أطلق هذه الحريات دون القيود الضرورية، والتي لا تقيد هذه الحريات وإنما تنظمها بما يجعل إطلاقيتها في حدود المعقول المقبول، وقد لخصتها الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية الصادرة عن الأمم المتحدة في ديسمبر١٩٦٦م وذلك في المادة (١٩) ونصها: [(١)لا يمكن أن يقلق أحد بسبب آرائه.، (٢) لكل شخص الحق بحرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية البحث عن المعلومات والأفكار من أي نوع وتلقيها ونشرها دون اعتبار للحدود بشكل شفهي كتابي مطبوع أو فني أو بأية وسيلة يختارها.، (٣) إن ممارسة الحريات الواردة في البند الثاني من هذه المادة تشمل واجبات خاصة، ومسؤوليات محددة من أجل ذلك يمكن إخضاعها لبعض القيود والتي يجب أن يحددها القانون صراحة والتي هي ضرورية: أ- احترام حقوق وسمعة الآخرين، ب-الحفاظ على الأمن الوطني، والنظام العام والصحة والأخلاق العامة]

ومن الواضح أن المحظورات والقيود التي أباحها التشريع اليمني على الحريات كثيرة، وعميقة بحيث ملأت أفق الحياة فلم يبق معها للحرية الصحفية متنفس إلا بالكاد، وإذا كان الدستور قد أحال في تنظيم الحريات على القانون، فإن من الواضح أن المشرع لهذا القانون قد تجاوز مقاصد الدستور التي تغياها، وهو يحيل بشأن الحريات إليه، لأن هذه الإحالة لا يجوز أن يترتب عليها التضييق على الحريات، وإنما قصد الدستور بذلك تدخل المشرع لتعضيد الحرية، وأن ينظم الحرية في إطار تقديم مستند للمواطنين يمكنهم من الدفاع عن هذه الحرية على أساس قانوني مكين، كما أن من مقاصد الدستور بتلك الإحالة تمكين القضاة من حماية الحريات بوسائل قانونية مشروعة.

صحيح أن الحرية ليست مطلقة وإنما نسبية، ولكنها يجب أن تبقى جذرية، ونسبيتها لا يفقدها الاكتمال، ولا يترتب عليه الانتقاص منها تحت أي اعتبار، وكل ما تحتمله من نسبية، أو إن شئت القول أقصى ما عرضت لها من قيود ومحددات في التجارب الديمقراطية الناضجة، وساغتها الأنظمة الليبرالية حددته المادة السابقة من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان فهي خلاصة التجربة الديمقراطية الواسعة في الغرب الليبرالي، ويجدر بنا عرض هذه القيود، حتى يتيسر لنا أن نزن صنيع القانون اليمني بالميزان الذي لابديل له:

١- في البدء تحرص الاتفاقية على اختيار تسمية دقيقة لما أسميناه القيود على الحرية فهي لا تجاري علماء السياسة والقانون الدستوري في تسميتها قيوداً وتعتبرها مجرد واجبات ومسؤوليات مقابلة ومترتبة على الحق في الحرية، ببداهة أن ممارسة كل حق يترتب عليه مسؤوليات، أو بإزاء كل حق واجب، وإذا كان النص قد ذكر بعد هذا بأن الحرية [تخضع لقيود معينة] فإن روح ومقاصد الاتفاقية المذكورة واحتفائها البالغ بكرامة الإنسان وحريته تحملنا على القول بأن استخدام كلمة (قيود) بإزاء الحق في الحريات جاء على سبيل المجاز وليس من قبيل الحقيقة.

٢- وإذ ترخص الاتفاقية بهذه (القيود) على الحرية فإنها لا تغفل أن تحدد الإطار الذي يجب ان تقع فيه والحد الأقصى الذي ينبغي أن تقف عنده رخصة التقييد بحيث يعتبر تجاوزه إهداراً للحق في الحرية، وهذا الإطار يأخذ شكل مربع تدور ضمنه حرية الفكر، وإذا تجاوزته فقدَت ذاتها وانقلبت إلى الضد وأضلاع المربع هي التالي:

الأول: احترام حقوق وسمعة الآخرين.
الثاني: الأمن الوطني.
الثالث: النظام العام والصحة العامة.
الرابع: الأخلاق.

وكل هذه القيود ليست على إطلاقها، وإنما للقيود شروط، ونستطيع القول: للقيود قيود أيضاً، وهما:

أولاً: أن يستند منع النشر في المحددات الأربعة إلى قانون، أي أن منطقة محظورات النشر محجوزة للمشرع، فهو وحده المختص بتحديد المجال الذي تتم فيه ممارسة الحريات، فلا يجوز تقييد الحريات بقرار إداري، أو بمراسيم رئاسية أو ملكية وإسناد هذه السلطة إلى المشرع يقوم على فرضية أن المشرع (البرلمان) يمثل الأمة ويعبر عن إرادة المواطنين، ومن ثم من المستبعد أن يسعى الناس إلى تكبيل حرياتهم، وهذه الفرضية منشأها ليبرالي بامتياز، ولهذا لا يمكن أن تكون من مفترضات البيئة اليمانية.

وثانياً: أن تكون "القيود" على الحريات معقولة وضرورية، وهي تكون كذلك إذا ما كانت تهدف حماية مصالح حقيقية وأملتها ضرورات تتصل بضمان حياة مشتركة سليمة، وعقلانية القيود على الحريات يمكن الاستعانة في تفسيرها بالميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٤٤م (المادة الرابعة - من الجزء الثاني) إذ تقرر قبول القيود على الحريات [إذا كانت بصورة تتوافق مع طبيعة هذه الحقوق وحصرياً من أجل تأمين الرفاه الشامل في مجتمع ديمقراطي] وهو قريب جداً من المعيار الذي أخذ به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في إجازته القيود والتحديدات على حقوق الإنسان وهو ن [تكون مقبولة في مجتمع ديمقراطي.].

أتحرّمون ما أحل الله؟

د. محمد عبدالملك المتوكل

يقول الله تعالى: «لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم» صدق الله العلي القدير؛ لأن أقل ما يمكن أن نسمح به للمظلوم هو أن يعبر عن ألمه وغضبه بالعبارة التي تخفف شيئاً من ألمه. ولعل أشد انواع الظلم والاستبداد والطغيان أن نمنع المظلوم والمقهور حتى من حقه في البكاء والصراخ.

هذه الحكم الربانية لم تستوعبها الساحة اليمنية التي تعيش حالة غضب سلطوي على الحرية في التعبير والحرية في تدفق المعلومات. لقد حدت السكاكين وأعلنت حالة الاستنفار على الصحافة والصحفيين ومراكز الاخبار والمعلومات، بل وعلى ما يدور في المقايل وعلى من يصرخ من الجوع في الشارع.

أطلق الرصاص الحي على المواطنين الذين خرجوا إلى الشارع ليعبروا عن رفضهم للجرع السعرية القاتلة في ظل فساد يلتهم ما بقي في العروق بعد الذبح. وخارج إطار الدستور والقانون منعت السلطة صحيفتي "الشورى" و"صوت الشورى" من الصدور واستنسخت بديلاً عنهما صحيفة وحزباً. وخارج اطار كل القيم الدينية والأخلاقية والدستورية والقانونية والوطنية قامت عصابة في سيارة من سيارات الحرس الجمهوري باختطاف الاخ جمال عامر رئيس تحرير صحيفة "الوسط" والذي رُمي في الخلاء بعد ضربه وتهديده ورمي الرصاص بين قدميه، ولا ذنب له سوى أنه نشر معلومات من حق المواطنين الاطلاع عليها وتتعلق باحتكار اولاد المسؤولين للمنح الدراسية رغم أحقية غيرهم من ابناء الشعب بها.

هذه الأيام يكب وزير الاعلام، الذي كان يوماً نصيراً للحرية، على صياغة قانون العبودية الصحفي. ويفقد وزير الثقافة، الذي كان احد العناصر الواعدة، اعصابه حين رأى (جلاية) الامام يحيى في معرض للزي اليمني الرسمي، واعتبر ذلك مؤامرة على الثورة والجمهورية مما جعل الدكتور الارياني يقول: "جمهورية تخاف من (جلاية) لا يشرف أحداً أن ينتمي إليها".

لقد امتد غضب الساحة على الحرية في تدفق المعلومات إلى مكتب الأخ الاستاذ عبدالمجيد الزنداني، كنتيجة لنشر موقع "نيوز يمن" معلومات استقاها كموقع اخباري مهمته من الناحية المهنية تزويد الناس بالمعلومات وليس من حقه ان يؤكدها أو ينفيها لكن من حق من تعنيهم أن يؤكدوا صدق المعلومات أو كذبها بمعلومات أخرى ينشرها الموقع الاخباري نفسه وبنفس الحيادية ومن نفس المنطلق وهو المهنية وحق الناس في الحصول على المعلومات. ولو كان مكتب الأخ الزنداني يمتلك المهارة الاعلامية لوجدها فرصة لتوضيح ما لديه، والشفافية خير وسيلة من الاشاعات.

لقد أغضب الساحة السلطوية اقلام حرة جريئة لشباب لم يتزود بكيمياء العبودية ولم يجد مبرراً دستورياً وقانونياً يجعله يقف عند الخطوط الحمراء أو الصفراء التي تعارف عليها من اخافوهم وهم صغاراً. لكن المثير للعجب -ولا عجب- أن الذين يمعنون في لوم هؤلاء الشباب على جرأتهم وعلى عنف تعبيراتهم الغاضبة، بينما لم يستنكروا طوال مراحل عديدة ما تقذفه من فحش صحف السلطة ذات العنوان أو المشفرة..و كأن ماهو حلال للسلطة وصحفها حرام على غيرها. وبهذا يكون القاضي حسان على حق حين قرأ الآية بفتح الظاء وفتح اللام في كلمته «ظلم» التي سمح الله فيها للمظلوم ان يجهر بالسوء من القول رغم أن الله لا يحب الجهر به.

في هذا اللفظ الذي يتصاعد ويتجه إلى تكميم الأفواه وإلى الحد من هامش الحرية، دعونا نعود إلى كلمة سواء: هل الضيق الذي تعبر عنه السلطة بكل تجنحاتها وتستجيب له القوى الراغبة في المهادنة وتلطيف الأجواء يأتي من المعلومة أم من أسلوب عرض المعلومات؟ اذا كان الضيق من المعلومة نفسها والمطلوب حجب المعلومة، لن يكون هناك اتفاق؛ لأن تدفق المعلومات وبشكل خاص ما يتعلق بالعمل العام والشخصيات العامة حق دستوري للمواطنين، ويعتبر حجب المعلومة انتهاكاً لحقوق المواطنين وتقصيراً في مسؤولية الصحافة والصحفيين.

واذا كان الضيق من أسلوب عرض المعلومات وطريقة تقديمها والتعابير المستخدمة، فإن الحوار والاتفاق ممكن، فليس المهم أن نجرح طرفاً من الاطراف بل ومن غير اللائق، وإنما المهم أن يعرف الناس الحقائق مهما كانت مرة. وعلى الضائق من الشفافية التي تكشف أخطاءه أن يغير من سلوكه، وكما يقول المثل المصري "إمش عدل يحتار عدوك فيك".

علَى احزاب اللقاء المشترك ان تدعو الى لقاء موسع يحضره رؤساء تحرير الصحف التابعة لأحزاب اللقاء ورؤساء تحرير الصحف المستقلة والعاملة بشكل مهني، كما تدعو أصحاب مراكز الأخبار المهنية، إلى جانب الصحفيين العاملين أو الكتّاب في هذه الصحف، وتدير معهم جميعاً حواراً حضارياً مفتوحاً متواضعاً هدفه الوصول إلى فهم مشترك ومبادرة عامة حتى لا يظل الشد والجذب بين الاحزاب وصحفها والصحف الاخرى والمراكز الخبرية، ويكون جميلاً لو يمتد هذا الحوار ليشمل بعض الاكاديميين العاملين في مجال الاعلام والمتخصصين فيه، إلى جانب بعض الأكاديميين في المجال السياسي.

وقد لا أستطيع التمني بأن يشارك في هذا اللقاء العاملون في صحف السلطة الظاهرة والمشفرة؛ لأنهم للأسف لا يملكون من أمرهم شيئاً ولهذا «نسييهم للزمن» على رأي ام كلثوم، سائلين الله أن يرزقهم من فضله.

الوباء القاتل القادم.. انفلونزا الطيور يغزو العالم واليمن بلا خطة أو دفاع

أحمد صالح غالب الفقيه

العلماء يعرفون اليوم أن الوباء الذي قتل ٥٠ مليون شخص عام ١٩١٨ كان انفلونزا الطيور

يوم الأحد الماضي أُعلن عن ظهور انفلونزا الطيور القاتل في تركيا في أول ظهور للوباء في الشرق الأوسط.

الوباء، القادم من الشرق الأقصى يسببه فيروس انفلونزا يصيب الطيور ويقتلها. وقد حدث تحول جيني للفيروس بحيث أصبح قادراً على إصابة الانسان بالانتقال إليه من الطيور.

المرحلة الخطيرة من الوباء تحدث عندما يصبح الفيروس قابلاً لأن يكون معدياً للبشر بالانتقال من إنسان إلى إنسان. ذلك أن الانسان كثير الحركة وناشر للعدوى بين نظرائه، وهو أمر في غاية الخطورة بسبب التجمعات الكبيرة، كالمدارس، وأماكن العمل، ووسائل المواصلات العامة، التي يكفي أن يوجد فيها فرد حامل للفيروس المعدي لنشره في كل من حوله؛ بسبب انتقال الفيروس عبر الهواء. وحتى الآن بلغ عدد من توفوا من البشر نتيجة لانتقال الفيروس من الطيور (١١٦) شخصاً.

الإجراءات التي تم اتباعها عند ظهور المرض في شرق آسيا كانت كما يلي:

- إعدام الطيور المصابة والسليمة وحرقها في منطقة ظهور الفيروس.
- منع الاختلاط والتجمعات، عندما تكون هناك إصابة للبشر.
- عزل المدينة أو القرية ومنع السفر منها وإليها.
- إعداد الطعم الخاص بالفيروس وتلقيح الناس به.
- وعلى المستوى الفردي استخدام كمامات طبية لتجنب استنشاق الفيروس مع الهواء، والابتعاد عن التجمعات، ما أمكن،وعزل المرضى وعدم الاختلاط بهم، وقتل وإحراق الدواجن كالدجاج والحمام لأن بعضها يحمل الفيروس وينقله دون أن تظهر عليه الأعراض.

وباء العام ١٩١٨ (٥٠ مليون ضحية)

انتشر وباء الانفلونزا القاتل في العام ١٩١٨، في نهاية الحرب العالمية الأولى، حول العالم. وتقول الاحصائيات إن عدد الضحايا بلغ خمسين مليون نسمة، وإن الفيروس قتل من الجنود في الخنادق أكثر من الذين قتلتهم العمليات الحربية والقنابل والرصاص. وفي تلك الأيام لم يكن المستوى العلمي للإنسان ليمكنه من دراسة الفيروس وطريقة نشأته. ولكنهم في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول، قاموا بحفظ عينات من الرئة لضحايا الوباء بتجميدها، ومن ثم قاموا بدراستها عندما أصبح مستوى المعرفة مناسباً لذلك في هذه الأيام. أمريكا وحدها لديها نصف مليون عينه. وقد ثبت لهم أن الفيروس في ذلك الوباء القاتل كان عبارة عن فيروس انفلونزا الطيور وأنه تحول إلى معدٍ للبشر كما يحدث هذه الأيام.

وتتوقع السلطات الامريكية أن يقتل الوباء مليوني أمريكي وأن يصيب ثمانية ملايين ونصف المليون شخص على الرغم من كل الاستعدادات.

ظهور الوباء في الشرق الأقصى

خلال عامين ظهر إنفلونزا الطيور في الصين وفيتنام وبعض الدول الاخرى في جنوب شرق آسيا. وكان بداية ظهوره كوباء يصيب الطيور فقط. وبعد عام حصل تحول في الفيروس بحيث أصبح ينتقل من الطيور إلى البشر. ويتوقع العلماء والسلطات الصحية حدوث التحول الأخير في الوقت الحاضر، بحيث يصبح الفيروس من النوع الذي ينتقل من إنسان إلى آخر.

هذا التطور البطيء للفيروس أتاح للسلطات الصحية فرصة دراسته ومقارنته بفيروس وباء العام ١٩١٨، وقد تم تأكيد أنه من الطبيعية ذاتها، وأنه سينفجر قريباً بشكل وبائي واسع.

ويتطلب الأمر مكافحة الوباء بإجراءات واستعدادات كبيرة، إذ أن المرحلة الوبائية لا تتيح الكثير من الوقت لإجراءات المكافحة، ولابد من إعداد السلطات الصحية آليات المراقبة، بحيث يمكن عزل الوباء في مناطق ظهوره أولاً بأول.

كما يتطلب الأمر اتصالات واسعة بالدول المنتجة للقاح الخاص بالفيروس لتوفير اللقاح المناسب. فنظراً للطبيعة المتحولة للفيروس يجب التأكد من نوع الفيروس وخريطته الجينية ليتم (تفعيل) إنتاج اللقاح المناسب له. وهو ما يتطلب استعداداً عالياً وتجهيزا بالأفراد و الخبرات، وهو مالا يتوفر في بلادنا.

الأوضاع في اليمن

هناك غياب للرعاية الصحية في اليمن عن أكثر من نصف الشعب وخاصة في الأرياف. كما أن سوء الادارة المنتشر في الأجهزة الحكومية يجعل من التجهز والاستعداد لمواجهة الوباء أمراً مشكوكاً فيه مالم يتم إيلاء هذا الأمر اهتماماً خاصاً على أعلى المستويات.

فالرئيس الأمريكي على سبيل المثال جعل مواجهة الوباء والاستعداد له الشغل الشاغل للحكومة الفيدرالية هذه الأيام، وتم وضع الخطط هناك لإنتاج ستمائة مليون جرعة لقاح. فماذا فعلنا هنا؟

لقد ظلت السلطات لدينا تشتكي لوقت طويل من تزايد عدد السكان ونرجو ألا تعتبر الوباء فرصة لتقليل عدد اليمنيين.

من تجربة وباء العام ١٩١٨ اتضح أن أكثر الفئات العمرية عرضة للآثار القاتلة هم الأطفال من ١٥ عاماً وأقل، والكبار بين العشرين والأربعين عاماً،

حفظ الله اليمن واليمنيين وألهم حكومتنا الرشيدة سرعة الحركة والاستعداد، آمين.. آمين.. آمين.

كراجسكي والسيادة

يوم سمحت الحكومة اليمنية لطائرة (البريديتور) بإطلاق صاروخ نار الجحيم (HELL FIRE) على سيارة الحارثي ورفاقه في عملية الاغتيال التي نفذتها المخابرات المركزية الامريكية في الأراضي اليمنية، في ذلك اليوم، تخففت دولتنا من أثقال السيادة الوطنية على أرضها وشعبها، وألقت بها إلقاء سقط المتاع البالي إلى المزبلة.

إذاً، والحال هذه، ما الداعي لكل ذلك الهراء الذي أطلقته صحف السلطة الرسمية والحزبية، حول ما يجوز وما لايجوز، وحول السيادة والحقوق الوطنية؟ في هذر لا طائل من ورائه، رداً على حديث السفير الامريكي توماس جراكسي لجريدة الايام.

السبق الصحفي الذي حققته "الأيام" أثار اهتماماً دولياً واسعاً عكسته الفضائيات المختلفة. وقد كان تقويم السفير الأمريكي للعملية السياسية واحوال الادارة في اليمن، متحفظاً على الرغم من صراحته، إذ أن الاحوال أسوأ بكثير مما سمح السفير لنفسه بقوله.

أما الرأي الصريح، فقد عكسته عشرات الدراسات والتقارير الصادرة عن مراكز الابحاث الامريكية والأوروبية والعربية والتي ظلت أجهزة إعلام السلطة تعتبرها مكايدات مصدرها معلومات مغلوطة تبثها المعارضة!! ونامت ومعها السلطة على حرير أوهام الشراكة.. وكأن هناك شراكة متكافئة بين أعظم دول العالم، ودولة فاشلة تنتمي إلى الصف الأخير من دول العالم الثالث. دولة لاتحترم نفسها ولاشعبها، وتسمح باغتيال أبنائها، خارج القانون، وبدون محاكمة، وعلى يد جهاز مخابرات أجنبي على أرضها جهاراً نهاراً، ثم يعلن رئيسها، دون خجل، أنه على استعداد للتضحية بالمزيد (وكأن الشعب شاة من قاع جهران اشتراها)!! على حد تعبير الشاعر الشعبي سحلول.

المضحك هو طريقة تناول تصريحات السفير الأمريكي عندما انبرى لها كتبة السلطة، في تلك الجوقة المشؤومة، التي اعتادت الصراخ في وجه صحف المعارضة أو رموزها، في (ردح) أين منه (ردح العوالم).

خطاب عنوانه الإفلاس التام، وخلو الوفاض من أي معنى من معاني العقل والحكمة والسواء النفسي. وكما قال طه الجند:

«حين يتصدر الكتبة يغادر الحكماء المدينة».

تراجع عنها ولكن...

تصريحات كراجسكي تهز الديمقراطية اليمنية

أحمد الزرقة

واهية هي الديمقراطية التي تهزها وتربكها تصريحات ركيكة لسفير لا يستطيع اختيار كلماته بعناية فائقة. فمنذ مطلع الاسبوع الحالي والكتابات المنددة بتصريحات السفير الامريكي تصم الآذان، مكذبة تلك التصريحات، مؤكدة أن الديمقراطية في اليمن تمام التمام، "عشرة على عشرة". بالتأكيد فإن سعادة السفير الأمريكي في صنعاء يقصد تماماً ما قاله، ولكن حملة التنديد جعلته يتراجع عما قاله، وهو ما أكدته وكالة الأنباء اليمنية "سبأ" حين أخذت تصريحاً نفى فيه قوله:" إن الديمقراطية في اليمن قد توقفت وأنها تمثل نموذجاً في المنطقة"، متناسياً أن الصحافة المحلية دائماً ما تتناول أخبار قيام سعادة السفير الأمريكي بافتتاح مشاريع في مختلف أرجاء الوطن، بل بزيارات مفتوحة لمعظم المناطق اليمنية في جولات مكوكية للتنسيق مع مشايخ القبائل والحصول على معلومات لوجستية واستخباراتية، دون أن يعد المصدر المسؤول تلك الأمور تدخلاً في الشؤون الداخلية.

ولعل المثير للغرابة أن الحديث عن تقييم التجربة اليمنية دائماً ما يثار في الصحف اليمنية ولا يلتفت لما تكتبه تلك الصحف. لكن ما أن يأتي الحديث عن الديمقراطية اليمنية أو حرية الصحافة أو غيرها من المواضيع على لسان أحد الكتاب المغمورين الأجانب حتى تقوم الدنيا ولا تقعد، وتتوالى الردود غير العقلانية وغير المسؤولة تجاه تلك الكتابات، وسرعان ما يطلق المصدر المسؤول سهام الاتهام بالحقد على المنجزات اليمنية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية التي أصبح الحديث عنها بمثابة كذبة كبرى يعرفها القاصي والداني، وسرعان ما تبادر كتيبة المنتفعين أو الباحثين عن فرص تمكنهم من اقتناص شيء من فتات الموائد السياسية من جسد هذا الوطن المنهوش، هؤلاء يبادرون بالرد بدون منطق يحكمهم إلا التسابق في السقوط نحو القاع.

● كراجسكي

فمنذ فترة ليست بالطويلة والصحف المحلية والكتاب والمنظمات الجماهيرية والأحزاب تتحدث عن بعض الاشكاليات المتعلقة بالحريات الصحفية والتجاوزات في مجال حقوق الانسان ولا يلتفت إليها أحد. وعندما كتبت جان نوفاك عن تلك القضايا قامت الدنيا ولم تقعد على الرغم من أن معظم مانشرته نوفاك سبق نشره في صحف محلية، ولم تحرك أي جهة ساكناً. لكن يبدو أن عقدة الاجنبي مازالت تحكم العقليات التي تتعامل مع قضايا النشر. وبرزت إلى السطح ردود سمجة غير منطقية تتهمها بالانتماء للعنصرية وأنها مدفوعة من الصهيونية العالمية، إلى غير ذلك من التهم، في عجز واضح عن مواجهة الحجة بالحجة.

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل تم تشكيل لجنة عليا لمواجهة الحملات الاعلامية على اليمن في الخارج برئاسة وزير الخارجية و تضم في عضويتها وزراء: الداخلية وحقوق الانسان والاعلام، وجهات اخرى. وتم اقتراح تشكيل غرفة عمليات في وكالة سبأ لكن لم ينجح المقترح بسبب اعتراض أحد أعضاء اللجنة على مقر غرفة العمليات باعتبار الوكالة تحتوي على عدد كبير من المنتمين لحزب الاصلاح بحسب زعم الوزير، وهو مبرر أيضاً غير دقيق وربما يعكس نوعاً من الغيرة بين العاملين في المستويات العليا للحكومة.

وهنا نتساءل عن حجم الضرر الذي أصاب التجربة الديمقراطية اليمنية بعد تصريحات السفير الأمريكي. في إعتقادي أن صانع السياسة في اليمن يسمع تلك التصريحات وعينه على البيت الأبيض؛ كون تلك التصريحات تأتي قبيل الزيارة المتوقعة لرئيس الجمهورية إلى هناك، وهي الزيارة التي يعول عليها الرئيس صالح كثيراً؛ لأنها قد تحدد مستويات التحرك السياسي للمرحلة القادمة. ويرى المراقبون أن الزيارة تلك ستكون بمثابة صك الغفران الذي سيمكن الرئيس صالح من التراجع عن قراره بعدم الترشح لفترة رئاسية قادمة، وسيضمن الحصول على موافقة امريكية لقيامه بإجراء تغييرات ولو شكلية نحو التغيير وعملية الاصلاح الاقتصادي وحلاقة الرأس قبل أن يحلق لك الآخرون. ويبدو أن الرئيس قد بدأ التحضير فعلاً لعملية الحلاقة، وهنا لا يفوتنا التذكير بوجه الشبه بين الديمقراطية اليمنية وبيت العنكبوت، وهو أن كلاهما واهٍ وتهزه أبسط الرياح وهو ما أثبتته تصريحات كراجيسكي التي اقلقت صانع السياسة ولم تحرك الشارع الذي لم يعد مهتماً بأن تمثل الديمقراطية أنموذجاً أو حتى تتوقف عن النمو.

في دوامة الحرب الدائرة في النقابة

ما يظهر أنه وضع محمل بالفشل والخيبات

نائف حسان
naifhassan5hotmail.com

نقابة الصحفيين غارقة في دوامة عجز وتخبط. أشعر- دون مبالغة- بمرارة الفشل. الزملاء الذين عاشوا لحظات النصر بالتغيير المهني الكبير في مجلس النقابة، يوم ٢١ فبراير ٢٠٠٤م، يدركون معنى ذلك، ولعلهم يشعرون بالمرارة ذاتها.

آمال إيجاد عمل نقابي جاد تبخرت، لتحل مكانها صراعات ومماحكات صغيرة داخل المجلس وهيئته. الذين كانوا أداة تغيير تحولوا إلى عائق، وأضفوا على أنفسهم شرعية العمل خارج عباءة السلطة، ليكون ذلك بديلاً عما يفترض أن يقوموا به خدمة للمهنة ومنتسبيها!. القضايا المهنية الملحة تحولت إلى شعارات، فيما اقتصر العمل النقابي على إصدار البيانات واختلاق الازمات الداخلية.

كانت طموحات التغيير لدينا كبيرة بقدر مرارة الفشل التي نعيشها اليوم. أشعر بالحرج كلما تذكرت البرامج الانتخابية لحافظ سامي، سعيد، وبقية أعضاء المجلس. بيد أن هؤلاء لا يبدو أنهم يشعرون بشيء. مضى عام ونصف ولم يحقق هؤلاء وعداً واحداً، سطراً واحداً، كلمة واحدة، من برامجهم تلك.

وعود الرعاية الصحية، التدريب، عقود العمل، تركها هؤلاء في قاعة المركز الثقافي مساء ٢١ فبراير ٢٠٠٤. إنهم مازالوا يعملون في النقابة دون التزامات مهنية غير الجلوس على كرسي القيادة.

عام ونصف فترة كافية لتنفيذ برنامج إنعاش وإصلاح دولة فيها عشرون مليون شخص، فما بالك بنقابة لا يتجاوز اعضاؤها الألف صحفي.

كانت الوعود الانتخابية، وبالتالي الطموحات، بسيطة ومتواضعة، ومع ذلك لم يتحقق منها شيء.

مرت شهور ولم تقدم النقابة مشروعاً بديلاً لمشروع قانون الصحافة والمطبوعات المقدم من الحكومة. تحدث الجميع عن خطورة المشروع الحكومي، وكذلك اقتصر عمل النقابة!!

دُعيتُ إلى لقاء عُقد في منزل الشيخ حميد الأحمر، بين عدد من الصحفيين وأعضاء في مجلس النواب. كان اللقاء جيداً، تبرع فيه برلمانيون بإعطاء دروس لقيادة النقابة في العمل. أخذ البرلمانيون على النقابة عدم تقديمها مشروعاً بديلاً وملاحظات على القانون الحكومي الذي كان مقرراً إحالته إلى البرلمان للمصادقة عليه، وطلب هؤلاء من قياديي النقابة الذين حضروا اللقاء (المسعودي، سعيد، سامي، الجرادي، الصعفاني، مروان، حمدي) تقديم ملاحظاتهم ومشروع القانون البديل لاعضاء البرلمان كي يتسنى استيعاب ذلك في القانون الحكومي المزمع تقديمه. كان ذلك قبل أكثر من شهر ولا زلنا في الموقع ذاته دون مشروع أو موقف جاد.

خطر القانون الحكومي قائم، غير أن النقابة تغط في السلبية والعجز، وقيادتها متفرغة لأشياء أخرى ليس بينها متطلبات المهنة وقضاياها.

وضع الصحفيين في استراتيجية الأجور قضية أخرى. يوم جرت، قبل أشهر، معركة الاستراتيجية في البرلمان وتحركت نقابات مهنية (مدرسي الجامعة والمعلمين مثلاً) للمطالبة بتحسين وضع منتسبيها. كانت نقابة الصحفيين نائمة.

جرت معارك كبيرة حول الاستراتيجية. النقابة لم تهتم، وكأن لا دخل للصحفيين في مسألة الاستراتيجية والأجور!

صحت النقابة مطلع الأسبوع؛ حيث أصدرت بياناً قالت فيه إن لجنة، مشكلة من مجلسها، التقت وزير الخدمة المدنية لمتابعة وضع الصحفيين في استراتيجية الأجور! (مُعزية بعد شهرين!). يمكن إسقاط هذا المثل على وضع النقابة، فتحركها جاء بعد أن أقرت الاستراتيجية في البرلمان وانتقل الجميع إلى الحديث عن طريقة تنفيذها.

كان حديث وزير الخدمة للجنة واضحاً: الزيادة التي ستُمنح للصحفيين ستكون في إطار الزيادة التي تشمل كل الموظفين في المؤسسات الحكومية، طبقاً للتوصيف الوظيفي. مع ذلك دبجت النقابة بياناً أظهر لقاءها بالوزير كمنجز وفتح تاريخي. يمكن القول إن اللقاء كان "ضحكاً على الدقون"، يعكس آلية (القنفزة) في عمل قيادة النقابة وعدم احترامها للصحفيين.

لو أن قيادة النقابة تهتم بالصحفيين لكان تحركها تم قبل أكثر من عام لوضع مكان لهم في الاستراتيجية. لعل الصوفي سخر من هؤلاء الذين (طبوا) عليه مطلع الاسبوع لمناقشة موضوع تم حسمه قبل أشهر في معركة كبيرة.

بدأت مشكلة النقابة مع أعضاء الحزب الحاكم في المجلس، ثم انتقلت اليوم مع النقيب محبوب علي.

عملياً تسيطر "المعارضة" على النقابة، مع ذلك تتلكأ وتسوق التبريرات حين تُسأل عن سلبيتها وكساحها المزمن. يمكن أن نصدق ان النقيب هو المعيق لعمل النقابة، غير أن ما يحدث على الأرض خلافاً لذلك.

نعرف جميعاً أن النقيب لم يعق "نشاط" أعضاء المجلس، بل على العكس، قعد مرات كثيرة ينظر تجاوزاتهم و تهميشهم له. وللأسف وقع ذلك في أعمال ليس لها داع ولم تصب بشكل مباشر وواضح في صالح الصحفيين.

• محبوب علي

• حافظ البكاري

منحت صوتي لنعمان قائد سيف ضد محبوب علي، وقد كتبت ذلك يومها في "التجمع"، وكان يمكن الآن أن أكتب مقالاً مطولاً في هجاء الرجل، لكني أدرك أن الوقوف في الناصية المقابلة للمنطق والعقل، يولد الفشل والخيبات، ولا اريد لنفسي أن اكون مثقلاً بخيبات الاحكام المسبقة.

من الظلم، بالنسبة لي ولقطاع كبير من الصحفيين، مقارنة أعضاء المجلس بمحبوب علي. ما الذي فعله "المحاربون الجدد" في المجلس مقارنة بما فعله ويفعله محبوب للصحفيين؟ نعرف جميعاً العلاقة الجيدة التي تجمع الرجل برموز السلطة ودوره في اخراج مساعدات وإنجاز معاملات كثيرة للصحفيين.

لسنا بحاجة إلى محاربين ومعارضين سياسيين، بل لرجال علاقات يعرفون كيف يخدمون، ويتحملون (الجرجرة) خلف الصحفيين لحل المشاكل وتقديم المساعدات. الأولوية عندي للمعارضة السياسية، لكن في وضع اليمن الخدمة أهم.

هناك قصص مخجلة لمضايقات اعضاء في المجلس للنقيب ومحاولتهم تهميشه وتحجيمه. إن موقع النقابة الالكتروني لا ينشر أخبار النقيب والبيانات التي يعمل على اصدارها باسم النقابة! ابعد من ذلك وصلت المضايقات إلى التلصص وتفتيش جهاز الكمبيوتر الخاص بسكرتيرة الرجل لمعرفة مراسلاته.

يمكن تصديق أن النقيب سيء ومعيق، لكن لماذا لا يعمل الآخرون، رغم سيطرتهم على كل شيء في النقابة؟.

من هو الصحفي الذي استعان بأحد أعضاء المجلس لحل مشكلة، في العمل؟ من هو هذا العضو الذي يبادر ولديه مؤهلات ذاتية لذلك؟ جميعنا نعرف الجواب.

مشكلة مشاركة النقابة في اجتماع اتحاد الصحفيين العرب تم افتعالها تقصداً للنقيب. وغير انها تكشف (هوشلية) أداء المجلس، انتهت هذه القضية باستخدام النقابة كأداة للتشهير بالزميل جلال الشرعبي، الذي قيل إنه انتحل صفة تمثيل النقابة في الاجتماع، مع أن محاضر الجلسات تنفي ذلك.

اجتمع سياسيون وصحفيون وكتّاب، عقب حادثة اختطاف جمال عامر، في النقابة وبادروا لتأسيس مجلس أعلى للدفاع عن الصحفيين. قامت الدنيا ولم تقعد، وتم رمي مسؤولية ذلك على النقيب، رغم عدم وجود ما يدعو لذلك.

يتحدث الأمين العام عن مأسسة النقابة، فيما يُصدر بياناتها من منزله!! يتحدث اصحابه عن الاستقلالية، ويقفون عائقاً دون انعقاد الجمعية العمومية طلباً لدعم حكومي خاص. تقرير المحاسب القانوني لازال مخفياً رغم إعداده قبل ستة اشهر.

لماذا لا تعلق في المصروفات الشهرية للنقابة وأوجه انفاقها؟ لماذا لا يقوم اعضاء المجلس بدورهم المفترض لخدمة المهنة ومنتسبيها؟ لماذا لا يعتذرون للزميل جلال الشرعبي ويتوقفون عن اختلاق القضايا والأزمات..؟

الانتصارات المتتالية، التي انتهت بتخفيف ثقل الحزب الحاكم في المجلس، دفعت هؤلاء إلى رغبات أبعد في الاستفراد. ولم يعد هناك من هدف غير محبوب علي. المسألة أصبحت مواجهة تصفيات لابد أن (تقرح) فيها رؤوس، ولا مجال للعمل الجماعي المشترك.

إن الشعور بالنصر لا يعني بالضرورة الاستفراد بالنقابة وشنق محبوب علي أو تهميشه.

ياء المنادى

محمد محمد المقالح
Mr_alhakeem@hotmail.com

السفير الأمريكي والمغفلون...!!

حول تصريحات السفير الأمريكي عن الديمقراطية والموقف منها وردود الفعل ازائها يمكن طرح الملاحظات والتعليقات التالية:

– لابد أولا من القول إن تصريحات السفير حول توقف الديمقراطية اليمنية عن النمو هي تصريحات صحيحة وايجابية وقد تسهم في خروج الديمقراطية اليمنية من المأزق الذي تعيشه خصوصا وأنها قد جاءت عشية زيارة الأخ الرئيس إلى واشنطن. ما يجعل ما تضمنه تصريح السفير بخصوص الديمقراطية و(توقفها)عن الحركة إلى الأمام احد قضايا الحوار الأمريكي اليمني. وإذا ما لاحظنا أن الأنظمة العربية لا تسمع لشعوبها ولا تستجيب لمطالبها بقدر سماعها واستجابتها لمطالب وضغوطات الأجانب وبالذات منهم الأمريكان فان هذا هو ما يجعلنا نعول على تصريح سعادة السفير ونعتبره تطورا ايجابيا تجاه الديمقراطية اليمنية وأهمية إصلاح نظامها السياسي. غير أن ما يجب أن يعلمه السفير هو أن تصريحاته رغم أهميتها تبقى ناقصة ومتأخرة بعض الشيء. أما كونها متأخرة فالمعروف أن الديمقراطية اليمنية متوقفة ومقيدة الحركة منذ وقت مبكر وتحديدا منذ حرب صيف ١٩٩٤م التي ضربت نتائجها الشراكة الوطنية، والديمقراطية معا، وقد ظلت الديمقراطية متوقفة تراوح في مكانها حتى جاءت تعديلات الدستور اليمني والاستفتاء عليه في ٢٠فبراير ٢٠٠١م والتي أدت، وما تلاها من إجراءات واستحقاقات سياسية وانتخابية، إلى تحريك معظم مسارات التحول الديمقراطي اليمني ولكنها هذه المرة إلى الخلف وبخطوات سريعة ومتلاحقة أيضا، أي أن الديمقراطية اليمنية ليست فقط واقفة أو متوقفة عن النمو والحركة كما جاء في تصريحات السفير، بل هي في الحقيقة تسير باتجاه معاكس، وفي كل يوم يخسر اليمنيون مكسبا جديدا من المكاسب الديمقراطية التي كانوا قد اعتمدوها نظاما سياسيا للدولة والمجتمع إبان إعلان الجمهورية اليمنية، وهو أمر يمكن ملاحظته والقياس عليه بسهولة وبكل معايير الديمقراطيات الناشئة، بدءا من طريقة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات مرورا بوضع مجلس النواب الحالي الذي مددت دورته إلى ست سنوات مقابل تعطيل دوره الرقابي والتشريعي، وتحوله إلى جزء من آليات السلطة التنفيذية، وتراجع تمثيل الأحزاب والفئات الاجتماعية المختلفة ومنها المرأة في عضويته وفي عضوية المجالس المحلية وغيرها من مؤسسات الدولة وسلطاتها المنتخبة وغير المنتخبة، وانتهاء بوضع الصحافة ومنظمات المجتمع المدني التي تشهد جميعها ضعفا وتراجعا خطيرا يهدد بفقدان الديمقراطية اليمنية كل مكوناتها وأدواتها الفاعلة؛ ولهذا السبب بالذات نقول إن تصريح السفير الأمريكي عن الديمقراطية اليمنية صحيح ولكنه لم يقل سوى جزء من الحقيقة المرة التي لا نريد أن نعترف نحن اليمنيون بها إلا إذا جاء من يذكرنا بوجودها خصوصا إذا كان هذا (المذكر) من الخارج ومن الولايات المتحدة بالذات. غير أن ملاحظاتنا على تصريح السفير الأمريكي لا تقلل من أهميته وأهمية توقيته، إذ أننا نعتقد أن الموقف الأمريكي من الديمقراطية إذا ما تحسن باتجاه دعمها والضغط من اجل فك أسرها وإطلاقها للحياة السياسية من جديد فذلك أمر جيد حتى ولو تأخر بعض الشيء، وكما يقول الفقهاء فالوقت (لا يزال أداء) أي أن الفرصة لم تفت بعد.

ثانيا لقد جاءت ردود فعل السلطة على تصريحات السفير الأمريكي غاضبة ومنفعلة وبقدر ما أشارت إلى أن السياسة في بلادنا تقوم على أساس ردود فعل اللحظة (المنفعلة)، بقدر ما أكدت على مدى تأثير السياسة الخارجية والأمريكية تحديدا على الأوضاع الداخلية العربية ومن ضمنها اليمن، وكيف يمكن لتصريح واحد للسفير الأمريكي أن يقلب الوضع الداخلي اليمني رأسا على عقب ويجعل السلطة أو بعض أطرافها تتذكر فجأة وبدون مقدمات عناوين (السيادة والاستقلال الوطني)، و(الديمقراطية اليمنية الخاصة) التي لا تقبل (بالاملاءات والضغوط) ولا تتعلم دروسها من السياسة (الفاشلة في أفغانستان والعراق). يا سلام على هذه الثورية والوطنية المبالغ فيها!! ثم أين كانت السيادة والاستقلال الوطني حين بحت أصواتنا ونحن نتحدث عن التعاون الأمني والعسكري الذي أودى بحياة مواطنين يمنيين خارج القانون وخارج السيادة والاستقلال الوطني؟ لقد كانت جميعها في إجازة طويلة قبل تصريحات السفير عن الديمقراطية.

ثالثا وللأسباب الآنفة الذكر فنحن بصراحة مع هذا الموقف الأمريكي الجديد من الديمقراطية اليمنية ومع أهمية تطويره، وجعله أكثر صراحة وفاعلية. وعندما يحصل هذا فلن نعتبر ذلك تدخلا في شؤوننا الداخلية، وإذا ما رأت السلطة انه كذلك فهو تدخل ايجابي لصالح اليمن وأمنها واستقرارها. ومن وجهة نظرنا فان التدخل الأجنبي المرفوض في شؤوننا الداخلية، وسواء كان من قبل أمريكا أم من قبل جاميكا، هو ذلك التدخل الذي يضر بمصالحنا الاقتصادية والأمنية و يدعم الاستبداد والأنظمة العسكرية والدكتاتورية في بلادنا. أما التدخل أو الضغط من اجل توسيع المشاركة الشعبية وإصلاح النظام السياسي فهو جزء من الشراكة الدولية مثله مثل الحرب ضد الإرهاب والمخدرات وغسيل الأموال والحرب ضد الفقر والأمية والمرض الوبائي، ولا خوف من هذا النوع من التدخل أو الشراكة بل هو مرغوب ومرحب فيه تماما، أما هذه الأنظمة الاستبدادية التي لا تتذكر السيادة والاستقلال الوطني إلا حين يكون الحديث الأمريكي منصباً على الديمقراطية وتطوير مساراتها، فلا شان لنا بخطابها التخويني إلا من باب أننا نرفضه ونرفض التعامل على أساسه بين الدولة ومواطنيها.

وأخيرا وبمعنى أكثر وضوحا، فإن الأنظمة العربية، الديمقراطية جداً، ومنها نظامنا اليمني، تريد من الشعب والأحزاب أن تقبل بكل التدخلات الأجنبية في بلادنا بما فيها تلك التي تضر باقتصادنا ووحدة واستقرار بلادنا مقابل أن نرفض نيابة عنها الضغط الخارجي من اجل إنقاذ الديمقراطية وإخراجها من مأزقها القائم والمتفاقم باستمرار، وهي معادلة صعبة لا يقبلها سوى المغفلين ممن تستحضرهم الأنظمة وتستحضر غيرتهم الوطنية والقومية في مثل هذه الأوقات والحالات الصعبة التي تعيشها!

الشيخ الزنداني والتحريض

الشيخ عبد المجيد الزنداني مادة خصبة للكتابة والإبداع الصحفي؛ وهو كذلك لأن ملفه مليء بكل قضايا الدنيا والأخرى، ولأنه شخصية مثيرة ومتعددة المواهب والأنشطة، وله من كل علم باع بدءاً من علم التوحيد وانتهاء بعلم الإرهاب والتحريض عليه مرورا بعلوم البحار والأفلاك وزواج فرند وأصوات الموتى والمعذبين في القبور، والمهم هو أن تختار المجال الذي ستكتب فيه أو حوله وستجد ضالتك وعلى أحسن ما يكون. شخصيا سأختار باب التحريض على العنف ضد الصحفيين مستندا إلى آخر فقرة من آخر بيان صدر عن الشيخ ضد الصحفيين وبالذات ضد زميلنا المبدع نبيل الصوفي. فقد جاء في هذا البيان ما نصه (نهيب بالجميع التيقظ للجهات المشبوهة التي لديها القابلية لاستعداء الأجنبي على حكومة بلدهم وتمثل دور شاهد الزور لتجريم مواطنيهم زورا وبهتانا لاسيما أن الاتهامات الأمريكية للشيخ محمد المؤيد قد استندت لمثل الأكاذيب الصحافية الباطلة...) لاحظوا كم حوت هذه الفقرة لوحدها من مفردات للاستقواء بالحكومة والسلطة ضد الصحفيين، وكم جاء فيها من مغالطات بما فيها الادعاء أن الحكومة الأمريكية قد استندت على كتابات الصحفيين كمبرر لاختطاف ومحاكمة الشيخ المؤيد فك الله أسره، وهو غير صحيح البتة إذ أن معظم الصحفيين قد فوجئوا بالحادثة مثلهم مثل الرأي العام اليمني عموما، أي أن المؤيد لم يكن قبل اختطافه محلا للتناول الصحفي كما هو حال الزنداني وغيره من شيوخ التحريض والتطرف، غير أن الشيخ وهو يعلم هذه الحقيقة قد أراد أن يجير تعاطف الشعب مع قضية المؤيد باتجاه التحريض بالعنف ضد من يختلف معهم في الرأي وفي مقدمتهم نبيل الصوفي وموقع نيوز يمن الذي اتهمه وبدون علم ولا هدى ولا كتاب مبين، بالتخابر للقوى الأجنبية واستعدائها ضد الحكومة اليمنية... يا شيخ اتقِ الله وتذكر حديث الرسول الأعظم «رب كلمة لا يلقي لها الإنسان بالاً تهوي به في قعر جهنم سبعين خريفاً» أو كما قال عليه وعلى اله الصلاة والسلام، ثم تذكر أن لديك أتباعاً ومريدين قد يأخذون تصريحك اللامسؤول باعتباره فتوى تجيز لهم القتل ضد هذا الشخص أو ذاك ممن يختلفون معك في الرأي أو الموقف!!!

تحديات التنمية الألفية

أحمد سعيد الدهي

أجمع قادة العالم، خلال قمتهم الألفية في سبتمبر من عام ٢٠٠٠م، تحت رعاية الامم المتحدة، على تحقيق أهداف التنمية الألفية للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٥م، والمتمثلة في مكافحة الفقر والجوع والأمية والمرض وتدهور البيئة والتمييز ضد المرأة. وحضر سيادة الرئيس اليمني هذه القمة، ويعني حضوره التزامه بتحقيق تلك الأهداف خلال الفترة المحددة. وتنفيذاً لذلك العهد الدولي صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٤) لعام ٢٠٠٣ متأخراً عن تأهيل خطة الألفية بأكثر من ثلاث سنوات، وهو ما يدل على مدى بطء وتخلف إدارة الدولة وعدم اكتراثها بالزمن المهدور، وخطورة التخلف القائم.

وعندما طرحت وزارة التخطيط أهداف الألفية للتحليل والتقييم والنظر في (حجم الموارد المطلوبة ومستوى القدرات التي يحتاجها المجتمع اليمني لتحقيق تلك الأهداف خلال الخمس عشرة السنة القادمة..)، كانت نقطة انطلاق التقرير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ارتكازاً على مؤشرات الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢م، هذه المؤشرات التي تتضمن -ضمن مؤشرات أخرى- حقائق أن الفقر بات ظاهرة اجتماعية واقتصادية، وأن الذين يعيشون تحت فقر الغذاء يشكلون ١٧,٦٪، وأما من يقعون تحت خط الفقر الأعلى فيشكلون ٤١,٨٪ (الواقع اكثر من ٨٠٪)، وأن متوسط دخل الفرد قد هبط من نحو ٧٥٠ دولاراً عام ٩٠ إلى ٤٧٣ عام ٢٠٠٣، وأن معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي يصل في نفس الفترة ٥٩,٩٪، وفي مجال خدمات الصحة يبلغون ٥٠٪ وأن نسبة الذين يصابون بالملاريا من السكان سنوياً تصل إلى ٣٥٪ من السكان.

وتحت وطأة هذه الحقائق الاقتصادية والاجتماعية المخيفة وظلها الثقيل، وآثارها الخطيرة، وضعت وزارة التخطيط تقريرها عام ٢٠٠٣، والخاص بتقييم وقياس احتمالات تحقيق اهداف التنمية الألفية، فجاءت النتائج مرة، مخيبة للآمال ومحبطة بأشد ما يكون الإحباط، حيث حصد توقع الفشل نسبة ٨٠٪ وهو ما أسماه التقرير نجاح (بعيد الاحتمال)، ما يعني الاستحالة القصوى. بينما قدر التقرير نسبة ٢٠٪ لاحتمال النجاح الممكن، أي أن التقرير فشل في رصد احتمال حقيقي لأي هدف من أهداف التنمية الألفية التي التزم بها، وأن جميع اهداف التنمية الألفية للفترة المحددة صعبة التحقيق بعيدة المنال، وأن الفشل يترصدها، والإخفاق مصيرها المحتوم.

وتعني هذه النتائج المفجعة ثانياً أن الدولة بكامل أجهزتها، ومواردها وخبراتها طيلة عقود من التنمية، أعجز من أن تدير شأن التنمية، وأن تتولى عملية التخطيط العلمي وقيادة البلد في اتجاه التنمية الحقيقية، وأن ما يصرف من موارد وامكانيات وقروض بلغت حتى اليوم نحو عشرة مليارات دولار، هذا غير مخصصات الموازنة العامة السنوية للدولة، وأن مثل هذه الموارد الضخمة العزيزة النادرة تذهب هدراً وبذخاً وسفهاً، وهو ما يستحق عليه النظام المحاسبة والإقالة وترك الحكم لمن هو أجدر وأفضل وأكفأ، أو على الأقل يفترض من النظام أن يجري تغييراً هيكلياً واسعاً يقوم على قاعدة الكفاءة والفاعلية، فالوقت يمضي والبلد يزداد تخلفاً والأوضاع الاجتماعية تجري إلى تدهور وانحطاط.

المثير للدهشة والباعث على الحنق والقلق أن تقرير وزارة التخطيط لم يضع حلولا وبدائل تساهم في حل هذه الأزمة المركبة المعقدة، بحيث تصيب تحسناً، وتفضي إلى تطور، وتقود إلى الخروج من عنق هذه الأزمة الاقتصادية الاجتماعية المستفحلة. وإن مثل هذه النتائج الاقتصادية الاجتماعية السلبية الخطيرة على حاضر ومستقبل البلد، تؤكد ما ذهبت إليه التقارير الدولية بأن النظام في اليمن نظام فاشل على كافة صعد مؤشرات التنمية الشاملة.

ماذا جرى لمستشفى مصافي عدن!؟

علي ثابت القفيسي

بدأ تشغيل مستشفى مصافي عدن في العام ١٩٥٤ ضمن جملة من المنشآت الأساسية والحيوية والترفيهية المرتبطة بإنشاء شركة مصافي الزيت البريطانية المحدودة/ عدن حينها، والتي آلت ملكيتها إلى الدولة (ج.ي.د.ش سابقاً) في عام ١٩٧٩م ضمن ما عُرف آنذاك بتأميم المرتفعات الاقتصادية في جنوب الوطن... وما يعنينا في تناولنا هذا هو هذا المرفق الصحي الذي يتبع شركة مصافي عدن اليوم، والذي كان - وحتى فترة قريبة- يُشدُّ كل من زاره، مريضا كان أم زائراً لمريض، بتلك العناية والخدمة الراقية التي كان يقدمها لمرضاه ومرتاديه، ناهيك عن نظافته الملفتة للنظر، ونوعية الادوية التي كان يصرفها، سواء للخدمات السريرية أم للأمراض العارضة، لموظفي الشركة ولمن يحظى برقم المدير التنفيذي E.D.NO، وغيرهم من أبناء منطقة البريقة وغيرها بحسب نظام الشركة.

ويعرف الكثيرون من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية أن هذا المستشفى كان مزاراً وملاذاً لعلاج كبار مسؤولي ووزراء ما كان يسمى (ج.ي.د.ش) سابقاً، لما له من مميزات وامكانيات وخدمات، بالمقارنة مع كل المرافق الصحية في البلاد.

فماذا يجري اليوم في هذا المستشفى العريق؟ وهو حديث الشارع في مناطق مديرية البريقة بعدن وغيرها، بل وبين ورش ومعاقل وأروقة دوائر شركة مصافي عدن نفسها، والذي في مقدمته تدني مستوى الخدمة السريرية للمرضى حتى من موظفي الشركة، وعزوف وهروب الكثير منهم لتلقي العلاج في العيادات والمستشفيات الخاصة تجنباً لأي مضاعفات مأساوية قد لا تكون في حساب صاحب أتفه الأعراض المرضية، ناهيك عن الكثير من حالات أخطاء التشخيص أو تقرير الأدوية غير المناسبة. ولا نغفل بهذا الصدد ظاهرة التوجيه بشراء بعض الادوية التي لم تعد تتوفر في الصيدليات الخارجية ومن ثم متابعة استلام ثمنها من الشركة لاحقاً، وهو مالم يحدث منذ نشأة هذه الشركة العملاقة على مستوى بلادنا!!

والأهم في هذا السياق هو غياب المعاملة الانسانية المفترضة في تقديم الخدمات الطبية كحالات رفض استقبال وإجراء الاسعافات الأولية الضرورية والملحة حتى للحالات الحرجة جداً والتي لا تستدعي أدنى تأخير مهما قل شأنه، كحوادث الحرائق وحالات الولادة حتى في آخر اللحظات الحرجة للطلق، كما حدث للكثير من الحوامل في المنطقة. وهذه مسألة انسانية بحته، وإلا فماذا عسانا نقول عن مشاهداتنا عبر الفضائيات لمظاهر تحرك رجال الانقاذ والحوَّامات وغيرها ولهفتهم لانقاذ حياة أحد الحيوانات الاليفة من مأزق الموت أو التعرض لأي مكروه؟! وهي مشاهدات متكررة تجسد أهمية وقيمة الكائن الحي لدى الشعوب المتحضرة، فمابالنا ونحن أهل الحكمة والايمان نطرد ونرفض حتى إجراء الاسعافات الاولية لإنسان يصارع الموت ومن أمام بوابة مرفق مناط به إنقاذ أرواح الناس؟! فللإنسان قيمة لا تعلو عليها قيمة على هذه البسيطة كماندرك جميعاً.

بالفعل! المساوئ التي ظهرت في اداء هذا المستشفى كثيرة ولا يتسع الحيز لتناولها كلها، ولذلك جاءت قضية تحسين الخدمات الطبية في هذا المستشفى ضمن مقدمة الطلبات والقضايا التي تقدمت بها نقابة الشركة للإدارة في الآونة الاخيرة والتي تناولتها الصحافة المحلية باستفاضة وبينها صحيفتنا الغراء "النداء".

الغريب كل الغرابة أن يحدث مثل كل هذا تحت سمع وبصر القيادة الادارية للشركة، والتي أجزم بأنه من المحال أن لا تكون قد تسلمت كم الشكاوى والمطالب بصدد إعادة تحسين وتطوير أداء وخدمة هذا المستشفى العريق، ومانتناوله هنا إلا لنذكر ليس إلا.. ولعل وعسى!.

■ كتب - طلال سفيان:

منتصف يونيو الماضي رمى الملياردير أحمد العيسى أبن الـ٤٢ عاماً، بكل ثقله المادي ليفوز برئاسة اتحاد الكرة اليمني، إذ أحس عملاق شركات النفط والنقل البحري في اليمن أن شعارات التغيير وحيوية الشباب لن تكفي لترجيح كفته في انتخابات الكرة، فبدأ بالتلويح بالدعم المادي العلني للاتحاد والسري للأعضاء، ليفوز بعدها بأغلبية مطلقة في انتخابات لم يُعترف بشرعيتها قارياً ودولياً.

كرة القدم.. امبراطورية لا تغيب عنها الشمس

لكن ما الذي يدفع رجل الأعمال احمد العيسي للعمل بقوة وينفق بسخاء ما يقارب الـ٦٠ مليون ريال، حتى يترأس اتحاد الكرة اليمني؟ وما الذي سيناله من هذا المنصب الذي سيجعله يدفع نفس المبلغ أو أكثر خاصةً وأنه يعتزم خوض دورة جديدة للترشح بعد الموافقة على إعادة انتخابات الاتحاد اليمني لكرة القدم وفق شروط الفيفا للخروج من نفق العقوبات الدولية؟

العيسي ترأس سابقاً ولسنوات عدة، نادي الهلال في الحديدة. ترؤس الأندية تجعل المرء يدفع ولا يقبض، عكس ترؤس الاتحادات؛ فمنذ عامين قام الملياردير الروسي إبراموفيتش بشراء نادي شلسي الانجليزي ليحقق حلمه ببناء فريق لا يقهر وهو يعلم، بصفته رجل أعمال، أن الفريق مهما حقق من بطولات لن يرد نصف المبلغ الذي تم صرفه؛ لأن مكافآت الفوز ستذهب للاعبين الذين سيطالبون أيضاً بزيادات في الرواتب، لكن المكسب الحقيقي هو سلطة كرة القدم، التي تضع الشخص في عناوين الأخبار يومياً، وفي قلوب الجماهير، وهما أمران لن يتحققا بسهولة لأي شخص بعيداً عن عالم المستديرة مهما صرف من مبالغ للدعاية والترويج والتلميع. في عام ٢٠٠٠م نالت انتخابات نادي ريال مدريد وبرشلونة الاسبانيين اهتماماً إعلامياً وشعبياً فاق انتخابات رئاسة الوزراء وكل الأحداث العالمية الأخرى؛ بسبب الشعبية الطاغية لكلا الناديين وتأثيرهما المباشر على كرة القدم الاسبانية، فمقياس النجاح في انتخابات رئاسة الناديين هو مقدار النجاح في الحياة المهنية والمشاريع التجارية والصناعية، قبل النجاح كلاعب أو إداري سابق مع النادي هذا الأمر رجح كفة الفوز برئاسة نادي برشلونة لخوان جاسبارت، رجل الاعمال الذي يدير شبكة "هوسا" التي تمتلك ٥٠ فندقاً في اوروبا. نفس الحال مع رئيس نادي ريال مدريد فلورنتينو بيريز، رجل الاعمال وصاحب شركة للمقاولات يعمل فيها أكثر من ٣٠ ألف شخص، والذي تبلغ أرباحه السنوية ما يقارب ١٢٠ مليون يورو. والامر ليس مقصوراً على الدول الأوروبية فقط، ففي الدول العربية تشهد انتخابات اتحادات كرة القدم أو الأندية الكبيرة مهرجانات في الكرم والتبرعات السخية من قبل المرشحين لأعضاء الهيئات العامة، والذين يحصلون على العديد من الهدايا المالية والعينية مقابل التصويت للمرشحين. ومرة أخرى يبرز السؤال التقليدي: لماذا يبذل رجال الأعمال المال والوقت للفوز برئاسة الاتحادات والأندية الرياضية، والجواب سيكون مجدداً: إن ما تقدمه الرياضة وكرة القدم بشكل خاص يفوق ما تقدمه أية وظيفة أخرى من حيث المنزلة الاجتماعية والنفوذ وغيرها من مظاهر التميز، فرئاسة الأندية الكبيرة قد تعادل سلطة رئيس الوزراء في الدول التي تحتل كرة القدم جماهيرية كبرى في نفوس مواطنيها.

جمهورية الخوف

في الوطن العربي ولاعتبارات سياسية يتولى مهام الكثير من الوزارات الرياضية واللجان الأولمبية والاتحادات والأندية الرياضية، أولاد وأقارب الزعماء والأمراء والمشائخ العرب، فقد توزع أفراد حماية الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين ومرافقوه وأبناؤه وأبناء اشقائه على المناصب الرياضية في اللجنة الأولمبية والأندية الرياضية، في محاولة لتلميع صورتهم التي ارتبطت بالقمع والإجرام، ومحاولة التقرب من الجماهير من خلال الرياضة. وقد تنوعت مناصبهم الرياضية حسب قوتهم، حيث نال الأقوى حصة الأسد في الأندية الجماهيرية مثل الزوراء والشرطة، كما أن عدي صدام حسين لم يكتف برئاسة اللجنة الأولمبية العراقية بل ترأس وزرائه ليونيل جوسبان الذي كان منافسه في الانتخابات الرئاسية، حيث حاول الرجلان الاستفادة من أجواء البطولة والظهور بمظهر المشجع الأصيل، حيث ارتدى كل منهما وشاحا بلون قميص الفريق وراحا يقفزان فرحاً مع كل هدف يسجله الفريق الذي استطاع بجهود زيدان وعدد من أبناء المهاجرين من دول العالم من الفوز بأغلى الألقاب.

أيضاً اتحاد كرة القدم، لأنه يعلم مدى تعلق العراقيين كباقي الشعوب العربية بكرة القدم، وإن نبض الشارع العراقي يقاس بوجود مباريات في استاد الشعب الدولي؛ ولأن والده كان مستحوذاً على كل القرارات في السلطة الأمنية والعسكرية والسياسية، استحوذ هو أيضاً لوحده على سلطة القرار في جمهورية كرة القدم التي لبست هي الأخرى لباس الخوف والبطش في جمهورية الخوف.

سباق محموم

وعلى النقيض تماماً من العراق شهدت ألمانيا بكل نظامها الديمقراطي استغلالاً للرياضة ولكرة القدم خاصة، للترويج السياسي منذ أيام هتلر الذي استغل اولمبياد برلين ١٩٣٦ لترويج التفوق العرقي والسياسي. كما شاهد الملايين ممن تابعوا نهائي كأس العالم ١٩٩٠ بإيطاليا منظر المستشار الألماني هلموت كول وهو يجري وراء اللاعبين الألمان ليحتفل معهم بالفوز، وهو اعتراف بأن سلطة المستشار تتراجع أمام سلطة كرة القدم، ويتحول المستشار إلى مشجع شأنه شأن باقي فئات المجتمع، كما أنها فرصة للتقرب من الجماهير المهووسة بكرة القدم. وليس كول وحده من بين السياسيين الذي أدرك تأثير كرة القدم على الشارع الرياضي والذي يمتلك ترجيح كفة أي مرشح للانتخابات، فقد لجأ كذلك المستشار شرودر إلى كرة القدم في إطار حملته الانتخابية التي ظهر فيها مراراً وهو يركل الكرة و يستعرض مهارته في السيطرة عليها وذلك في غزل كروي تعبيراً عن الحيوية والانتماء لعموم الشعب. وفي نهائيات كأس العالم في فرنسا١٩٩٨ كتبت الصحف عن تنافس أخر غير كروي بين الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس "فوتبول" وقال إنما اسمها "سوكر" وطلب رسم المزيد من الخطوط داخل الملعب وتزويد اللاعبين بالخوذات والحشوات المبطنة. واقترح بوش استخدام اللاعبين لأيديهم في تمرير الكرات، كما اقترح أن تكون هناك استراحة بين كل فترة وأخرى وقال:" إنني متأكد أن اللاعبين بحاجة إلى تناول وجبة خفيفة أو الذهاب إلى الحمام". وقد تناقلت حينها وسائل الإعلام العالمية الرسالة بالإنتقادات اللاذعة لأفكار بوش الذي تصور أن القوة العسكرية والمخابراتية والمالية أقوى من كرة القدم. رئيس الفيفا لم يفوت الفرصة ليثبت لجورج بوش رئيس أقوى دولة في العالم أن سلطة كرة القدم هي الأقوى وأن "الفيفا" لا تتبع أحداً ولا تخضع لسيطرة الدول الكبرى، ورغم مرور أكثر من ثلاثة أعوام على الواقعة إلا أن بلاتر لا يزال يسخر من الامريكيين ورئيسهم، وقد قال عنهم في مايو الماضي:" الامريكيون غريبون فعلاً؛ فهم يمارسون لعبة تختلف عن ألعاب كل دول العالم، ويسمونها كرة القدم رغم أنهم يستعملون اليد في لعبها وليس القدم، كما أنهم يسمونها كرة وهي ليست كروية، والأغرب من ذلك كله أنهم يطالبوننا نحن العالم بتغيير اسم لعبتنا إلى سوكر!". واختتم بلاتر حديثه بقوله "لقد فات على الرئيس بوش أن يطلب النصيحة من هنري كيسنجر ثعلب السياسة الامريكية وعاشق كرة القدم الكبير الذي كان سيقول له بكل تأكيد إن باستطاعة الفيفا من مقره البسيط في سويسرا أن يشطب الولايات المتحدة الامريكية من بطولات كرة القدم العالمية في حين أن بوش بكل قوة الولايات المتحدة وأساطيلها وزعماء العالم المتحالفين معها لن يستطيعوا شطب أو منع ممارسة كرة القدم.

سذاجة العم سام

بعد مرور أقل من عام على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ اقيمت نهائيات كأس العالم لكرة القدم ٢٠٠٢ وتوجهت أنظار العالم إلى كوريا الجنوبية واليابان حيث اقيمت البطولة بمشاركة ٣٢ منتخباً من بينها منتخب الولايات المتحدة. وفي غمرة الهوس الأمريكي في السيطرة على العالم، وبعد أن أصبحت الأمم المتحدة طوع يمينه وباقي دول العالم طوع شماله، حاول الرئيس الأمريكي جورج بوش استغلال الاهتمام العالمي الكبير بالبطولة لفرض السيطرة على الاتحاد الدولي لكرة القدم والذي يضم في عضويته ٢٠٦ دول أي ما يزيد على عدد أعضاء الأمم المتحدة، وإدخاله في "بيت الطاعة". فقد اقترح الرئيس الأمريكي إدخال تعديلات على اللعبة الشعبية الأولى في العالم حتى تكون أكثر إثارة ويقبل عليها الأمريكيون لتشجيعها على غرار كرة القدم الامريكية. واعترف بوش في خطاب أرسله إلى جوزيف بلاتر رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا" بأنه لا يعرف الفرق بين التسلل والضربة الركنية، وقال إنها لعبة مضجرة ومثيرة للارتباك، وطالب بعدم تسميتها

■ كتب - يحيى هائل:

مطلع الأسبوع الماضي شارك رئيس الحكومة طلاب وطالبات مدرستي سيف للبنين وأروى للبنات بأمانة العاصمة فعاليات الدرس الديمقراطي، والذي يندرج ضمن قائمة القيم الوطنية التي حرصت وزارة التربية والتعليم على أن يكون تأكيدها وتكريسها من خلال دروس يتلقاها الطلاب، فاتحة العام الدراسي الجديد ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م.
في هذه الأثناء لم تكن قد جفت دماء ثوريْن ذُبحا في ساحة إحدى مدارس أمانة العاصمة ليضعا حداً لإضراب كانت أعلنته هيئة التدريس في المدرسة احتجاجاً على واقعة اعتداءٍ بالضرب على أيدي نجل شيخ وجماعته طالت أحد المدرسين وانتهت (بالهَجَر).

● شرف مهنة بين رجلي ثور!

من آياتها: دمٌ مُراق، ومحصلات إخفاق

فاتحة بائسة لعامٍ دراسي جديد!!

وفي هذه الأثناء -أيضاً- كان لايزال أحد المشائخ، وبعد تسلمه مجموعة من البنادق..(عَدَال)، يواصل النظر في واقعة اعتداء بالضرب المبرح تعرض لها مدير ادارة الأنشطة المدرسية بمكتب التربية والتعليم في إحدى المحافظات، والقضية مرشحة لأكثر من احتمال.

قبل ذلك، وتحديداً صباح اليوم الأخير من الأسبوع الأول للعام الدراسي الجديد، كان مدير مدرسة أساسية ثانوية يشهر مسدسه الروسي (أبو نجمة) محشواً بالرصاص في وجه مدرس مادة الرياضيات متهماً هذا الأخير بالتقصير في تدريسه الطلاب، بعد أن كشفت نتيجة الثانوية العامة رسوب كثير منهم في المادة، وهو الاتهام الذي رفضه المدرس قبل أن تأخذ القضية بعدها الجنائي ثم تنتهي بما هو قاب قوسين أو أدنى من (الهَجَر).

مشاهد ثلاثة متفرقة تصلح للفُرجة، وتصلح للنبوءة، فهي الأخرى فاتحة، لكن من نوع آخر، غير الذي حرصت عليه الوزارة أن يكون فاتحة العام الدراسي الجديد، والجدير -من دون شك- بما هو أكثر من مجرد مطالعة جهرية قيد الامكان لسلسلة من المشاهد التي قد لا تكون سوى تلك الشجرة التي تختفي وراءها الغابة، حيث ثمة أبعاد وتفاصيل أخرى في انتظار القراءة.

يواجه-فيما يواجه العام الدراسي الجديد- بوادر ومحصلات إخفاقٍ في الوفاء بجملة من الاستحقاقات ذات التأثيرات الجوهرية في العملية التربوية والتعليمية، والتي من بينها ماهو متعلق بالبرنامج الاستراتيجي العام لتحقيق الرؤية الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي، ومنه على وجه الخصوص برامج الاصلاح والتحسين في غير محور من محاورها، وبالتالي نتائجها المستهدفة وتحديداً منها تلك المحددة زمنياً بنهاية العام ٢٠٠٥م التي هي مفتتح العام الدراسي الجديد ٢٠٠٥-٢٠٠٦م.

فعلى سبيل الاخفاق أن ساكناً لم يتحرك حتى هذه اللحظة وليس ثمة مؤشرات على تأهبه للحركة في اتجاه "تخصيص ميزانية تشغيلية لكل مدرسة بحسب معايير الكثافة الطلابية والفترة الدراسية في إطار موازنة السلطة المحلية"، وما بين الأقواس هو المضمون الحرفي لواحدة من أهم النتائج المستهدفة في محور الادارة المدرسية والتي لم تشفع لها أهميتها في شيء للخروج من حالة السكون - العادة..

يعني هذا أن أساليب أداء الادارات المدرسية خلال العام الدراسي الجديد، وخلافاً لما كان متوقعاً ومخططاً له، لن تشهد تحولاً فيما يتعلق بمواجهة الأعباء المالية والتي جرت العادة أن يتم التغلب عليها بمضاعفة الأعباء المالية على الطلاب وأولياء أمورهم، حيث تصبح تكاليف الدراسة ومتطلباتها في حالات كثيرة فوق طاقاتهم المادية، ما يكون له دور فاعل في اتساع ظاهرة التسرب التي تمثل واحداً من الاسباب الرئيسية لارتفاع حجم الفاقد التربوي، وهو رد فعل طبيعي قياساً بمؤشرات العلاقة الوثيقة بين الفقر وتدني مستوى التعليم، فحيث ٤٢٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر هناك ٣٥٪ من الأطفال في عمر التعليم الأساسي غير ملتحقين بالتعليم، كما أن نسبة الملتحقات من الفتيات في سن التعليم الأساسي لا تتعدى ٥٥٪. هذه من أدنى نسب التحاق الاطفال بالتعليم في العالم، وتتراجع هذه النسبة إلى أقل من ٣٠٪ في المناطق الريفية، بمعنى أن ٧٠٪ من فتيات الريف في سن التعليم الاساسي هن خارج المدارس. وتجد هذه النسبة الكارثية تفسيرها في اتساع رقعة الفقر اكثر في هذه المناطق، حيث يعيش ٧٦٪ من إجمالي السكان ونسبة الفقراء بينهم تصل إلى ٨٣٪.

إن أخذ الرؤية الاستراتيجية لذلك في عين الاعتبار كان اقتضى إفراد المساحة الأوسع في الاهتمام بمحور تعليم الفتاة لمناطق الريف، فضلاً عن اهتمام مماثل أظهرته برامج مساندة أخرى مثل برنامج المسار السريع لتحقيق التعليم للجميع المدعوم دولياً، حتى الآن، بعشرين مليون دولار، والذي من المفترض - وفقاً لخطة عمل له- أن يكون قد عمل على توفير الأدوات المدرسية لـ٢٥٠٠٠٠طالب في مناطق الريف في خطوة تستهدف التشجيع على التعليم بإزالة عائق الكلفة وتخفيف العبء المالي. غير أن العديد من المراقبين يقللون قيمة خطوة كتلك بإعتبار أنها لاتقدم حلاً للمشكلة، خصوصاً وأن كلفة المستلزمات المدرسية للطالب لا تمثل رقماً بالمقارنة مع التكاليف الناجمة عن مضاعفة الادارة المدرسية للاعباء المالية بصورة مزاجية متوزعة على فترات زمنية متقاربة خلال العام الدراسي في غير مسمى وتحت أكثر من غطاء، يقابله تعطيل للعمل باللوائح القانونية فيما يبدو كما لو أنه البديل المتوافر في مقايضة الاخفاق!!

شيء آخر وهو أنه عندما يكون ارتفاع كلفة التعليم بمضاعفة الأعباء المالية سبباً للتسرب، فإنه في حالات معينة إنما يكون كذلك بسبب اقترانه بالضغوط النفسية المصاحبة لعملية تحصيل الأموال من الطلاب الذين بينهم من قد يتخلف فتلجأ الإدارة المدرسية إلى اتباع جملة من الأساليب الشائعة مثل إذلال الطالب بالتحقير اللفظي أمام زملائه أو الضرب وأحياناً كثيرة الحرمان من الكتاب المدرسي والطرد من المدرسة أو التهديد به، لا سيما أثناء الامتحانات. وفي مثل هذه الحالة يكون التسرب الناجم عن الفقر أكثر صلابة وقدرة على المقاومة لتوافره على تعزيزات نفسية لا تخلو من كراهة للمدرسة والتعليم.

لعل العرض لا يزال مشهداً ناقصاً ومن الممكن له أن يكتمل بقراءة هذا المقتطف من خبر ظهر الأسبوع الماضي على صدر الصفحة الأخيرة من صحيفة " الوحدة" الرسمية.

"علمت الوحدة أن وزارة التربية والتعليم أصدرت قراراً يلزم مدراء المدارس الحكومية بإلزام المعفيين من الرسوم الدراسية بدفع الرسوم حتى وإن كانوا تحت خط الفقر"!!

في محور الإدارة المدرسية -أيضاً- هاهو وضعُ وتفعيل نظام لتقويم كادرها يراوح مكانه، مجرد نتيجة مستهدفة على الورق، والواضح أنه لن يكون أحسن حالاً من برنامج إحلال كادر الإدارة المدرسية الذي كان تجاوزه الموعد الزمني المحدد بنهاية العام ٢٠٠٤م، دون أن يرى النور.

صحيح أن عدداً من البرامج والدورات التدريبية الهادفة إلى رفع مستوى أداء وتحسين كفاءة الادارة المدرسية جرى تنفيذها خلال العام الماضي ويجري مع بداية هذا العام، غير أن مهتمين بالشأن التربوي لا يعولون الكثير عليها باعتبار أنها تتم معزولة عن نتائج أساسية مستهدفة على نفس المحور لم يتم التعاطي الجاد معها مثل نظام التقويم المشار إليه وكذلك برنامج الاحلال.

ويبدي المهتمون اولئك انحيازاً إلى اعتقادهم بأن بضع دورات تدريبية في عزلتها تلك لا يمكن أن تفضي إلى التحولات المطلوبة قياساً بالمقدمة البائسة التي كانت انطلقت منها الرؤية الاستراتيجية في تعاطيها مع محور الادارة المدرسية، حيث مدراء ٨٨٪ من مدارس التعليم الأساسي و٦١,٥٪ من مدارس التعليم الأساسي الثانوي يحملون مؤهلات ما دون الشهادة الجامعية فضلاً عن الارتجال والعشوائية في قضية التعيين التي تخضع في الغالب لمعايير واشتراطات فوضوية لا علاقة لها بالتربية والتعليم.

في محور آخر يُعنى بالمعلم والتوجيه والتربوي، فإن على العام الدراسي الجديد ٢٠٠٥/٢٠٠٦م أن يجتر معاناة التعليم العام لفترات ماضية، من تدني الكفاءة الداخلية للانفاق المالي والذي كان قد أبرزه التقرير العام لنتائج المسح التربوي الدوري لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١م من خلال كشفه عن وجوه ٥٨٨٥ معلماً ومعلمة لايدرسون أي حصة دراسية وهو رقم أقل من ٦٦٦٣ الذي تضمنه تقرير الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم بداية العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م.

أما لماذا على العام الدراسي أن يجتر تلك المعاناة، فلأن نتيجة مستهدفة في مضمونها الحرفي: "مع نهاية العام ٢٠٠٥م، ثم إعادة توزيع ٥٠٢١ معلماً على الأقل يمثلون قوى فائضة من المعلمين العاملين في حقل التعليم الأساسي" تطأ اليوم أرض ميقاتها وليس قبض يديها إلا الريح، وعلى وجهها بقع صفراء من آثار الخيبة التي هي بعض مخلفات الفشل الذريع الذي كانت انتهت اليه الوزارة قبل عامين في محاولاتها إعادة توزيع المعلمين وإعادة تنظيم العملية التعليمية في المدارس من خلال تنفيذ القرارين الوزاريين ٥٥٨ و٥٦٠ لسنة ٢٠٠٢م، ليتلاشى منذ ذلك الحين ويتجدد اليوم -مع أوان الاستحقاق- تلاشي أي أمل بإعادة توزيع المعلمين على ما كان يمكن للوفاء بمثل هذا الاستحقاق أن يحدثه من ردم لهوة الفارق النسبي في توزيع المعلمين بين المدينة والريف الذي يعاني عجزاً كبيراً ف المعلمين، حيث قد تجد مدرسة أساسية ثانوية قوام العاملين فيها بالكاد يساوي عدد أصابع اليدين وقد يكون هذا العدد شاملاً الادارة المدرسية التي هي ليست أكثر من مدير هو في نفس الوقت أحد أعضاء هيئة التدريس.

بينما مدارس المدن تشكو التخمة، حتى أنك قد تجد مدرسة أساسية لا يتجاوز عدد تلاميذها الخمسمائة، ولها من الاداريين خمسة عشر، منهم ستة على الأقل يشغلون وظيفة وكيل مدرسة، وأما أن يتجاوز عدد الكادر الاداري لادارة تعليمية على مستوى مديرية من المديريات العدد مائة فذلك هو الواقع العُجاب!!

لكن ماذا عن التوجيه التربوي؟ المتوقع أنه مع نهاية العام ٢٠٠٥م تم إعادة بناء وهيكلة نظام التوجيه، وما بين المتوقع الاستراتيجي والواقع التراجيدي لاتبدو وزارة التربية والتعليم اليوم منزهة عن الاحباط في سعيها نحو تخفيض عدد الموجهين -وفقاً لما أوضحته مصادر عليمة- من ٧٠٠٠ موجه في عموم الجمهورية إلى ٢٠٠٠ موجه، ضمن رؤية أساسها تنقية وظيفة التوجيه التربوي من مخلفات مرحلة دمج التعليم الديني (المعاهد العلمية) بالتعليم العام في ٢٠٠١/ ٢٠٠٢م. وأين يكون الاحباط لا يكون معنىً للحديث عن ماهو استراتيجي، وبالتالي فالأولى أن يهبط سقف العام الدراسي الجديد ٢٠٠٥/٢٠٠٦م في تطلعاته إلى ماهو أدنى من توفير وسائل نقل ولو بدائية تمكن فرق التوجيه من الوصول إلى آلاف المدارس التي لايزال يُنظر إليها على أنها مجرد نقاط متفاوتة الألوان على الخارطة.

على ذكر الخارطة المدرسية فهي مناسَبة للاشارة إلى تعاطي الوزارة الحراكي والفاعل مع مشروع الخارطة المدرسية نحو استكماله كنتيجة مستهدفة بنهاية العام ٢٠٠٥م. على أنه لا ينبغي لهذه الاشارة ومثيلاتها لو وجدت أن تخطف الأبصار من آيات البؤس التي مررنا بها في الطريق إلى المدارس مع بداية العام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م.

المجد
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الاربعاء ١٢ اكتوبر ٢٠٠٥ العدد (٢٩) Wed. 12 Oct. 2005 No. (29)

واحـــويَّ واحـــوي!!

لميـــاء قاســـم

وأتـى رمضـان، كعادته، في نفس الوقت وذات الميعاد!! لم يتاخر عن موعده ولو مرة، لا يسهو لا يغفل، لا يتقاعس عن قرع أجراسه لينبهنا بحضوره، غريب هو، أمي مثلاً تعدني أنها ستأتي بعد كذا شهر لكن ذلك لا يحصل. بينما هو لا يعدني بشيء لكنه يأتي...

مرات أقول إنه متعبٍ هذا العام.. سيزورنا العام المقبل، يخيب آمالي دوماً ويأتي. في رمضان كل شيء يسير برتابة وفق روتين.

لا يتغير، لا شيء يتبدل فيه، يومه الأول شبيه جداً بالأخير، وسنته الحاضرة طبق الأصل من الماضية، نعيش تفاصيله دون أن نفهمها..

لا تعنيني مائدة إفطاره، لاأحفل بمشائخه الذين ينطون لي في كل القنوات، يقولون نفس الكلام الذي أتحفونا به قبلاً. فقط لحاهم إما تطول وإما تحلق.

لا تهمني مصابيحه، ولا أغانيه. رمضان في الغربة أذكره أروع من كل هذا الزيف.

أشتاق في هذا الشهر إلى الأب "روبير" ذلك القس الذي كان يقطن الكنيسة المجاورة لمنزلنا، والذي لم يمنعه الصليب ولا الكتاب المقدس من تشاطر الفطور معنا. قال لي إن الصوم لا ينتمي لديانته لكنه تقليد للبشرية، لا يحدد بشهر. قال إن الرب لا ينظر لما نفعله من أجله، لا يهمه اعتكافنا وانزواؤنا طلباً لرضوانه. كم من الرهبان سيكونون وقوداً للنار!، وكم من الذين نتصورهم عصاة سيسكنون الفردوس؛ لأن هذا نقي (يشير إلى صدري).

في الغربة أفطر كما أشاء، قد أصل البيت لأقضم تفاحة من على خد أبي، أو قد لا أصل، لأختطف (بنبون) من يد طفل تقاسمت معه ذات الأسفلت.

أشتاق لجدي وطريقة إفطاره الكارثة.. لا يستطيع الإفطار إلا على شهد حبيبته الإنكليزية.

رمضان هذا العام يمر صعباً أعتقده –فقط– عليَّ. أشياء كثيرة تتالت لتحط هودجها على رأسي.

التقليد الوحيد الذي كنت أتبعه عند الافطار هو قراءته.. ذلك الشخص الذي سألتني عنه أمي بالأمس.. قلت لها: إن عوامل التعرية لا تحصى ولا تعد في الوطن، لعل واحدة أو لعلها مجتمعة قد قررت إذابته.

حبيبي.. كان يعني لي كثيراً كلامه. لا أحب الرتابة والمضي بنفس الخطوات إلا معه.

لا شيء ظل لي سوى صورته التي اتحسسها على الجدران، أبحث عن بصماته في حنايا الروح.

يقولون إن الأيام كفيلة بأن تنسيك أشياء تعتقد أن قروناً لا تستطيع ان تمحوها.

أنساه! لا يمكن! هو في الأصل وُجد ليحتل الذاكرة.

أفكر كثيراً بغباء هذا الإنسان الذي صعد القمر وسيسكن المريخ! أي دماغ يمتلك؟!! لكنه إلى الآن لم يكتشف دواءً لتلك الذاكرة اللعينة.

أتمنى لو أستطيع فتح جمجمتي لأخرج ذلك الشيء منها وأمحو ما أريد.

حضن أمي هو الشيء الوحيد الذي مازلت أثق به، التصق به كل جزء من الثانية، تستغربني وهي التي تتوسلني أياماً لأنام ولو لساعة على صدرها، تعي تماماً أني أحاول تعويض شيء ما..

تقتلني علامة الاستفهام التي ترتسم في عينيها اللتين تعرفان كل شيء، أو ربما عيناي أنا فضيحتان لا تجيدان إخفاء ضياعهما.

فعالية لقاء التحالف الوطني للمنتدى الاجتماعي

تحت شعار «من أجل عالم أفضل ممكن» نظم المنتدى الاجتماعي الديمقراطي لقاء التحالف الوطني من أجل المنتدى الاجتماعي في مقر مؤسسة العفيف الثقافية، حيث افتتح اللقاء بكلمة لمنسق التحالف الوطني وامين عام المنتدى الاجتماعي الديمقراطي م/نبيل عبدالحفيظ ماجد أشار فيها لإشكاليات الآثار السلبية للعولمة، وسبل التصدي لها بالتخطيط والادوار المجتمعية التكاملية لتخفيف إنعكاسات تلك الآثار السلبية والاستفادة من كل ما هو إيجابي للعولمة، لدعم التطور نحو الافضل وتحقيق التنمية. مؤكداً على اهمية دور منظمات المجتمع المدني للمساهمة في التوعية وخلق روح المقاومة الايجابية لدى المجتمع، منوها لمايمكن للمنظمات العضوة في التحالف الوطني للمنتدى الاجتماعي في اليمن القيام به من فعاليات ضمن برامجها السنوية كدور فاعل في تنمية الوعي الاجتماعي المحلي والارتباط البناء مع الحركات الاجتماعية المماثلة إقليمياً ودولياً، لخلق عولمة انسانية تتبنى العدالة الاجتماعية والسلام والديمقراطية ضد عولمة الإفقار والهيمنة والاستبعاد.

وفي الجلسة الأولى للقاء استعرضت الاستاذة أمل الباشا، رئيسة منتدى الشقائق، فكرة المنتدى الاجتماعي العالمي الذي يقام سنوياً كتظاهرة عالمية معارضة للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعقد في دافوس بسويسرا سنوياً، ثم تحدثت عن اهداف المنتدى وآلياته ومشاركة أكثر من مائة ألف شخص خلال فترة انعقاده في الخمس السنوات الماضية، لتقديم فعاليات متنوعة من قبل المشاركين القادمين من كل أنحاء العالم للتعبير عن مناهضتهم لكل السياسات الدولية المؤدية إلى ازدياد رقعة الفقر والبطالة وهيمنة الشركات الاحتكارية الكبرى والمستندة إلى قرارات القوة العسكرية للدول الكبرى. واوضحت إمكانية الاستفادة من تظاهرة المنتدى الاجتماعي العالمي في اطار فعاليات التحالف الوطني المحلي.

وفي نفس السياق تحدث الأخ نبيل عبدالحفيظ عن إعلان التاسيس للتحالف الوطني في ٢ ديسمبر٢٠٠٤، من ١٦ منظمة، وتوسع التحالف خلال العشرة الشهور الماضية إلى ٢٤ منظمة عضوة، شاركت خمس منظمات منها في تاسيس المنتدى الاجتماعي العربي في القاهرة اوائل العام الحالي. مشيراً لما تم إقراره في إطار المنتدى الاجتماعي العربي عبر لقاءاته التحضيرية، من آليات عمل وبرامج أنشطة. وتم الاتفاق في الجلسة الثانية على توسيع التحالف ليشمل كل الراغبين في الانضمام من الحاضرين في اللقاء، والتواصل مع النقابات لذات الغرض، واتفق على إقرار اهداف المنتدى الاجتماعي العالمي كاهداف للتحالف اليمني مع تعديلها بمايتفق مع إمكانية المجتمع المدني المحلي، وضرورة التواصل للإتفاق على الفعاليات التي يمكن أن تنفذها بعض المنظمات نهاية العام الحالي.

شارك في اللقاء أكثر من خمسة وأربعين شخصاً من قيادات وممثلي منظمات المجتمع المدني، وإعلاميون.

بين المطرقة والسندان

سلـوى صنعانـي

إلى هذه اللحظة لم نعرف أو لم نتوصل إلى معرفة السر الغامض وراء الصراع الدائر بين رئيس الحكومة والجامعات الأهلية. إذ اتخذ مجلس الوزراء قراره قبل شهرين، والذي قضى بإغلاق الجامعات الأهلية، علماً بأن إداراتها تمتلك تصريح مزاولة التأهيل العلمي من وزارة التعليم العالي، وذلك تنفيذاً لسياسة الاستثمار في مجال تعليم الانسان وتأهيله. ولهذه الجامعات فروع في دول عربية تعترف وزاراتها بشهادة تلك الجامعات وهي يمنية المنشأ، كما يفسح قانون العمل فيها لخريجيها الالتحاق بالأجهزة الوظيفية لبلادها، في حين حُرم خريجي هذه الجامعات من اعتراف وزارة العمل والخدمة المدنية بشهادات كوادرها في بلادنا.

قطعاً إنها مفارقة عجيبة، والأعجب منها هذا الموقف المتشدد والرافض لها من قبل حكومة باجمال التي تخوض صراعاً عنيفاً مع ديمومة هذه الجامعات للقضاء عليها رغم أهليتها وآلياتها التعليمية المتطورة.

لقد قيل إن إدارة تلك الجامعات لجأت للمحكمة الدستورية، ولكننا لا نعلم إلى أين وصلت الأطراف المتنازعة.

بيد أننا تفاجأنا بإغلاق بعض فروعها في المحافظات من قبل الحكومة وعودة الطلاب إلى المنازل قبل أن تصدر المحكمة حكمها.

أياً كان سبب الصراع ودواعيه ليس هذا المهم، بل الأهم منه الضحية. طرفان وقع بينهما طالب الجامعة الأهلية الشرعية بموجب تصريحات ولياسن منحتها وزارة التعليم العالي.

ماذا بصدد الطلاب اليمنيين، طلاب السنة الثالثة والرابعة الذين على ابواب التخرج؟ هل اتخذت حكومة باجمال قرارات مقابلة لقرارها التعسفي بإغلاق جامعاتهم، لترتيب اوضاعهم ووفق مستوياتهم التعليمية في الجامعات الحكومية أم ستكتفي بإيداعهم المصير المأساوي.. النفي إلى قارعة الطرقات.

أتمنى أن تصل كليماتي إلى الأخ رئيس الوزراء لأضع هذا السؤال على طاولته: ما مصير هؤلاء الطلاب؟ وهل ستفتح الجامعات الحكومية صدرها وتضمهم إليها كحق دستوري، حق المواطن اليمني في التعليم المجاني؟ وإذا كان جوابها بآلياتها المعهودة إزاء حقوق المواطنة، ماذا تنصح الأهالي هذه الحكومة؟ إلى من يلجأون؟ هل يطرقون باب جامعات تل أبيب لاستيعابهم؟ سؤال وبحاجة إلى إجابة صريحة، لأن الأهالي تطحنهم الرحى بين المطرقة والسندان.

طبعت بدار المجد للطباعة والنشر ت: ٢٢٨٩٩٤